جامعة باتنة 1 الحاج لخضر
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور المجتمع المدني في حماية البيئة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق

تخصص: قانون البيئة والتنمية المستدامة

اعداد الطالبة:
- **أعراب سهيلة**
- **كياس حنان**

تحت اشراف الأستاذة:
- **بولطيف سليمة**

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
بن نجاعي ريمة نوال	أستاذ محاضر –أ–	جامعة باتنة 1	رئيسا
سليمة بولطيف	أستاذ محاضر –أ–	جامعة باتنة 1	مشرفا مقررا
ريحاني أمينة	أستاذ محاضر– –	جامعة باتنة 1	مناقشا

دورة جوان

السنة الجامعية: 2023 /2024

الشـــكر:

قال الله تعالى: «رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ» سورة النمل *19*

الحمد والشكر لله صاحب الفضل والمنة أن وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع.

ومن بعده سبحانه وتعالى وجب علينا الاعتراف بجزيل الشكر لأستاذتنا الفاضلة الدكتورة **بولطيف سليمة**، على كل مجهود لم تدخره في حقنا من أجل إيصالنا إلى خفايا لم نكن ندركها في ميدان البحث العلمي.

فكان لنا عظيم الشرف في قبول إشرافها على هذا العمل، ونتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء المناقشة الذين نتشرف بمناقشتهم لهذه المذكرة المتواضعة في ميدان البحث العلمي، الأستاذة الدكتورة: **بن نجاعي ريمة نوال** " رئيسا "

والأستاذة: **ريحاني أمينة** "مناقشا"

ولا يمكننا أن ننسى أساتذتنا الكرام وكل من قدم لنا يد العون من قريب أو بعيد كل باسمه الخاص.

الشكر والعرفان لأساتذة تخصص بيئة وتنمية مستدامة:

الأستاذ: **رزيق عمار**. الأستاذة: **فاتن صبري سيد الليثي**،

الأستاذة **حروش منيرة**، الأستاذة **لوهاني حبيبة**،

الأستاذ: **حمشة نور الدين**، **جداي على**، الأستاذة: **أونيس راضية**.

الأستاذ لعويجي عبد الله

الإهـــداء:

الحمد لله الذي أعانني ووفقني على هذا الجهد، أهدي عملي المتواضع: إلى روح أمي الغالية رحمها الله وطيب ثراها.

إلى قرة عيني، والنور الذي أضاء حياتي، فلذة كبدي سراج الدين، أفنان منة الرحمن حفظهم الله ورعاهم.

إلى أختي القريبة إلى قلبي سارة وأحباء قلبي إسحاق، نوفل، نضال، وزوجها سامي حفظهم الله.

إلى أختي الغالية صورية وأولادها فادي، فريال، أماني، آدم أسعدهم الله.

إلى أخوتي نور الدين سندي، وبدر الدين، صلاح، حنان أماني فضلهم الله وأطال في أعمارهم.

إلى صديقة العمر ورفيقة الدرب مشومة رباب ووالديها الكريمين ونور عينيها هداية حفظهم الله من كل سوء.

إلى أختي وصديقتي وزميلتي خزار وردة وابنها ياسين القلب النابض والابتسامة الجميلة.

إلى الطفلة الجميلة حنين غضبان.

إلى المشاغبة حليمة بوشارب.

إلى أخي وزميلي: مومن بدر الدين.

إلى زملاء الدراسة دفعة 2023، 2024 كل باسمه الخاص.

إلى زملاء العمل كل بمقامه واسمه وكل من كان دعما وسندا لآخر لحظة لإتمام العمل.

وأخيرا وليس آخر إلى من قاسمتني هذا العمل بحلوه ومره حنان وعناصرها المشاغبين ضياء الدين، وبدر وكوثر، وعبدو ووفقهم الله.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع وثمرة جهدي.

الإهــداء:

أهدي ثمرة جهدي المتواضعة إلى:

أمي وأبي، أطال الله في عمرهما.

أولادي: كوثر، عبد الرحمان، بدر الدين، ضياء الدين إلى أخواتي: سمية، دنيا هبة وأخي زكرياء إلى جميع الأصدقاء والزملاء دون استثناء وأخص بالذكر وهيبة بولطيف لها جزيل الشكر والعرفان.

إلى كل من مد لي يد العون والسند.

إلى السيد زيداني كمال مدير المدرسة الوطنية لتطبيق تقنيات النقل البري– باتنة– الذي أعطاني فرصة للدراسة وشجعي على ذلك– له فائق الاحترام والتقدير.

إلى من قاسمتني هذا العمل: سهيلة أعراب وألادها سراج الدين، أفنان منة الرحمان.

– لها جزيل الشكر والعرفان–

قائمة المختصرات والرموز:

م. م	المجتمع المدني
م. غ.ح	المنظمات غير الحكومية
م. م. م	مؤسسات المجتمع المدني
اتحاد الجمعيات الدولي	V A I
منظمة أصدقاء الأرض	F.O.E.I
منظمة السلام الأخضر	G P
منظمة التجارة العالمية	O N T C
جمعية البيئة	A R C E
الصندوق الدولي للطبيعة	W W S

مقدمة:

إذا كان الله تعالى يقول في محكم تنزيله: « **ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**»[1] سورة الروم الآية -41-

فان العلم الحديث أقر وبصريح ألفاظه، أن المتسبب الأول والأخير في الإساءة إلى استخدام الموارد المتاحة في البيئة هو الإنسان، الذي ما زال ولا يزال مصرا على الإساءة إليها.

إن موضوع البيئة من بين المواضيع التي أصبحت تطرح و بقوة على الصعيدين العالمي والوطني لما له من علاقة وطيدة بالحفاظ على حياة الإنسان، لأنه هو من يؤثر ويتأثر عن طريق سلوكياته، إيجابية كانت أو سلبية، فهو وحده من يتحمل مسؤولية تلك السلوكيات، ولأن الأنشطة التي يقوم بها الإنسان خاصة بعد الثورة الصناعية، وتطور التكنولوجية، قد أدت إلى المساس بالعناصر البيئية الأمر الذي نتج عنه مشاكل بيئية عالمية، جعلت كوكب الأرض مهددا بالزوال، وهذا ما استدعى جلب اهتمام المجتمع الدولي، وجعل الحكومات، والمهتمين بالعيش في بيئة سليمة يدقون ناقوس الخطر. وقد تم عقد مؤتمرات وندوات تتعلق بالبيئة، فكان حجر الزاوية والانطلاقة للتصدي لهذا المنعرج الخطير لتدهور البيئة، مؤتمر استوكهولم بالسويد سنة 1972، الذي جاء نتيجة لتدني الوضعية البيئية واستنزاف الموارد الطبيعية بشكل غير عقلاني مما سبب مشكلات بيئية جمة كظاهرة الاحتباس الحراري، اتساع ثقب الأوزون، التغيرات المناخية...الخ.

وقد توال بعده عقد عدة مؤتمرات عالمية تناولت ضرورة التأكيد على مسألة حماية البيئة، التي تعد مسألة ذات أبعاد عالمية، قبل أن تكون ذات أبعاد وطنية، وهذا ما كرس مفهوم عالمية البيئة، لذا لم تعد جهود الحكومات كافية لوحدها لحماية العناصر الأساسية للبيئة، من أجل هذا ولمجابهة هذه المشكلات البيئية، تكاثفت جهود الحكومات مع مؤسسات المجتمع المدني على المستويين العالمي والوطني، أين حملت هذه الأخيرة على عاتقها مسؤولية الدفاع عن البيئة.

[1] - سورة الروم الأية 71.

وعلى غرار باقي دول العالم فإن الجزائر تسعى لحماية البيئة، من خلال وضع تشريعات بيئية، من أهمها القانون الأخير رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار

التنمية المستدامة الذي سعى لمواكبة المعطيات البيئية العالمية الجديدة، والذي منح مؤسسات المجتمع المدني مهمة الدفاع عن البيئة.

ثانيا: أهمية الدراسة

يتناول المرء في هذه المذكرة موضوعا ذا أهمية علمية وعملية وذلك على النحو التالي:

- ❖ اشتماله على متغيرين هامين، هما البيئة باعتبارها موضوعا علميا وعمليا في ذات الوقت، كما هو الأمر فيما يخص المجتمع المدني الذي يعد أحد مكوناته الأساسية القيام بأبحاث ودراسات يعتمد عليها في صناعة القرار، إذ أصبح الحديث عنهما ضروريا خاصة في ظل التغيرات البيئية التي يشهدها العالم.

فمسألة البيئة من بين المسائل الحديثة التي جلبت اهتمام العالم.

- وأيضا الأمر الذي جعل هذه الدراسة ذات أهمية هو تحول موضوع الاهتمام بالبيئة من جهود الحكومات إلى جهود المجتمع المدني من خلال تدخله في ميدان حماية البيئة.
- ابراز جهود مؤسسات المجتمع المدني ومدى إسهامها في حماية البيئة.
- تطور هذه الجهود على المستوى العالمي الوطني.

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ الأهداف التالية:

- إبراز الدور التوعوي لمؤسسات المجتمع المدني وهو جوهر عملها.
- إبراز الجهود التي تقوم بها مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن البيئة والمتمثلة في الجهود الوقائية، والعلاجية على الصعيدين العالمي والوطني.
- المساهمة في إثراء المكتبة القانونية التي تحتاج لمثل هذه البحوث الأكاديمية.

رابعا: أسباب اختيار الموضوع:

1_الأسباب الموضوعية:

- تزايد المشكلات البيئية الناتجة عن الانتهاكات الصادرة من الأفراد والدول ضد البيئة، وتأثيرها المباشر والملموس على حياة الفرد.
- لفت انتباهنا غياب دور الدولة في حماية البيئة رغم سن القوانين البيئية، وحلول دور المجتمع المدني في الدفاع عنها، باعتباره أكثر جرأة في هذا الميدان.

- الجهود الحثيثة المبذولة من طرف مؤسسات المجتمع المدني على الصعيدين العالمي والوطني في حماية البيئة.
- اشراك المجتمع المدني للفرد في صنع القرارات البيئية.
- العراقيل التي تواجه مؤسسات المجتمع المدني في ميدان حماية البيئة، التي كانت محل بحثنا.

2-الأسباب الذاتية:

- الميول الشخصي لموضوع البيئة وما تواجهه من تحديات خطيرة، ومحاولة معرفة مدى تمكن المجتمع المدني من المساهمة في حمايتها من الانتهاكات الممارسة ضدها نتيجة لضعف الوعي البيئي، لدى الأفراد والحكومات على حد سواء، وتهديد حياة الإنسان جراء هاته الانتهاكات.
- محاولة جعل بحثنا مادة علمية مفيدة في ميدان البحث العلمي.

خامسا: 1_إشكالية الدراسة: ارتأينا من خلال موضوع البحث أن تكون الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

- هل تمكن المجتمع المدني من تحقيق حماية فعلية للبيئة ؟

2_الإشكالية الفرعية:

1-ما المقصود بالمجتمع المدني ودوره في حماية البيئة؟ وما هو الإطار القانوني المنظم لمؤسسات المجتمع المدني؟

2-فيما تتمثل الجهود التي اعتمدتها مؤسسات المجتمع المدني على المستويين العالمي والوطني لحماية البيئة؟ وماهي الصعوبات التي تواجهها أثناء ممارسة أنشطتها البيئية؟

سادسا: منهج الدراسة: اعتمدنا من خلال هذه الدراسة على منهجين هما:

1-المنهج الوصفي: اعتمدنا فيه على وصف مؤسسات المجتمع المدني، وكل المفاهيم التي لها علاقة بها، وتحديد الإطار القانوني المنظم لها، وأيضا وصف الجهود المبذولة من طرفه بالتعرض لنوعي الجهود التي يعتمدها في الدفاع عن البيئة وقائية وعلاجية ووصف ماهية الصعوبات التي يتعرض لها.

2_المنهج التحليلي: والذي يلزم عند تحديد مدى فعالية المجتمع المدني في مواجهة التحديات البيئية، وتحليل دوره وتمحيصه بالشكل الذي يبرز مدى نجاعته أو قصوره في تحقيق الحماية البيئية ومدى تفعيل هذه الحماية التي يحققها على أرض الواقع والتي تمس مختلف المصالح البيئية.

- وكذا تحليل مضمون القواعد القانونية ذات الصلة بمؤسسات المجتمع المدني على المستويين الدولي والوطني.

سابعا: الدراسات السابقة:

إن من بين الدراسات السابقة التي اعتمدناها في دراستنا:

- مؤلف الباحث وناس يحيى، المجتمع المدني وحماية البيئة. دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، دار الغرب للنشر، وهران، الجزائر، سنة 2004.

يحمل هذا المؤلف نفس عنوان المذكرة مع اختلاف الطرح في بعض العناصر على النحو التالي:

- حيث تناول الباحث في دراسته دور المجتمع المدني في حماية البيئة من خلال تركيزه على التطور التاريخي للحركة الجمعوية في الجزائر والمتمثلة أساسا في الجمعيات البيئية وعوامل نجاحها وفشلها والوسائل التي اعتمدتها في حماية البيئة،

كما تناول دور النقابات في نشر الوعي البيئي للعمال، كما أشار بإيجاز إلى دور المنظمات غير الحكومية ومركزها القانوني.

وقدم الباحث من خلال هذه الدراسة عدة اقتراحات، من بينها وجوب إعادة النظر في طرق تمويل الجمعيات، وإخضاع طلبات الإعانة لهيئات مستقلة تتمتع بكفاءات علمية، تتعلق بتخصص الجمعيات حتى لا يكون رجل الإدارة سببا في تعطيل مبادرات المجتمع المدني.

وحاولنا من خلال دراستنا تناول دور المجتمع المدني من زوايا أخرى غير التي ركز عليها هذا الباحث وذلك من خلال التركيز على:

- انحصرت دراسته في دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى الوطني فقط دون العالمي، في حين حاولنا من خلال هذه المذكرة، تحديد دور المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى العالمي ثم محاولة تقييم وتقويم دوره على المستوى الوطني.

أما الدراسة الثانية فتتعلق بالباحث محمد مازن:

- مازن محمد، دور المجتمع المدني في حماية البيئة، مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق، تخصص البيئة والعمران، 2017.

وقد ركز الباحث في دراسته على أسس ومقومات المجتمع المدني كفاعل أساسي في حماية البيئة، تناول كل من الوعي البيئي والحماية القضائية كآليات أساسية لحماية البيئة، ولقد استفدنا من هذه الدراسة استفادة جمة، ولكننا حاولنا تناول الموضوع بطرح مغاير من خلال هذه المذكرة عبر تقسيم آليات وجهود حماية البيئة إلى جهود وقائية وأخرى علاجية على المستويين الدولي والوطني.

ثامنا: صعوبات الدراسة:

يمكن الحديث في هذا العنصر صدقا، أنه في بداية طريقنا نحو البحث عن المعطيات المتعلقة بموضوعنا محل الدراسة، اصطدمنا بقلة المراجع التي تحمل نفس العنوان، وعدم معرفتنا لطرق البحث العلمي الصحيحة، ويعود السبب لعدم اطلاعنا الجيد

عليه، ولكن بمرور بعض الوقت والولوج فيه، بدأت تفتح أمامنا الأبواب الموصدة بفضل إرشادات أساتذتنا لهم جزيل الشكر، الا أن هناك صعوبة صادفتنا أثناء البحث عن الجهود المبذولة من طرف مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الوطني، وهي قلة التطبيقات العملية لها خاصة الأحزاب والنقابات في مجال حماية البيئة.

تشعب الموضوع: كان من الصعوبات غير المتوقعة في بداية الدراسة، ورغم ذلك حاولنا بقدر المستطاع الإلمام بكل جوانبه الدولية والوطنية، ما جعل البحث غير هين خاصة مع ضيق الوقت الممنوح.

تاسعا: خطة الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والاشكاليات المتفرعة، عنها كان لزاما علينا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين أساسين على النحو التالي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني في حماية البيئة، وذلك من خلال مبحثين، المبحث الأول يتناول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني والذي يحتوي على مطلبين ويتمثل المطلب الأول في مفهوم المجتمع المدني وخصائصه، والمطلب الثاني يتمثل في وظائفه وأنواعه. أما المبحث الثاني فقد تناولنا الإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة أيضا من خلال مطلبين، الأول يتناول مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العالمي، والثاني يتناول مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الوطني.

أما بالنسبة **للفصل الثاني**، فقد تناولنا جهود المجتمع المدني في حماية البيئة الجانب التطبيقي، والذي يتم تقسيمه إلى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الأول منه جهود المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى العالمي، والذي قسم بدوره إلى مطلبين ويتمثل المطلب الأول في الجهود الوقائية والعلاجية لعمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، والمطلب الثاني تناولنا الصعوبات التي تواجه هذه المنظمات في عملها البيئي، والمبحث الثاني والمتمثل في جهود المجتمع المدني على المستوى الوطني، والذي قسم إلى مطلبين، (المطلب الأول) الجهود الوقائية والعلاجية لعمل مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة، (والمطلب الثاني) تناولنا فيه الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات عند ممارستها أنشطتها البيئية.

الفصل الأول:

التأصيل النظري لمفهوم دور المجتمع المدني في حماية البيئة

الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم دور المجتمع المدني في حماية البيئة

إن تعرض كوكب الأرض لمشاكل بيئية مختلفة، أضحت تهدد بفناء البشرية جمعا، وكل الكائنات التي تعيش على سطحها، إذ أصبحت البيئة والمحافظة عليها تحتل مكانة كبيرة في المجتمع الدولي، وذلك نتيجة للانتهاكات التي تتعرض لها من قبل الانسان، لهذا لم تعد مسؤولية حماية البيئة تقع على عاتق الدول لوحدها، ولا بفرض القوانين والتشريعات. بل أصبح من الضروري الاستعانة بالأفراد ومؤسسات المجتمع المدني للإشعار بأهمية البيئة والسعي للحفاظ عليها، حتى تصبح وعيا مدركا من قبلهم.

فيلجأ الأفراد إلى إنشاء هاته المنظمات أو المؤسسات بصفة طوعية سعيا منهم لمواجهة مشاكلهم، ومن بينها المشكلات البيئية، من اجل تلبية حاجياتهم الأساسية، الأمر الذي أدى إلى ظهور المجتمع المدني الذي أخذ على عاتقه مهمة تحقيق التقدم السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للمجتمعات التي تحوي أهم عاملين وهما الفرد والمجتمع على حد سواء، وذلك بالتنسيق مع الحكومات لذا كان لزاما القيام بتوضيح مفهوم للمجتمع المدني، وهذا ما سنتناوله في هذا الفصل الموسوم بالإطار المفاهيمي للمجتمع المدني (المبحث الأول)، كما سنتعرض في (المبحث الثاني) للإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة على المستويين العالمي والوطني.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني:

يعد مصطلح المجتمع المدني من بين المفاهيم التي لا طالما أثير بشأنها الجدل، وقد اعتبر تعريفه، أحد التعابير المتداولة بكثرة في نهاية هذا القرن، وبداية الألفية الجديدة، وأن تداوله مرتبط بتغيرات عميقة شهدها العالم في هاته الحقبة الزمنية، وقد أعطيت تعاريف مختلفة للمجتمع المدني، فالمقصود بهذا المصطلح؟

سنحاول من خلال هذا المبحث تحديد الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني في (المطلب الأول) والتعرض لوظائفه وأنواعه في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني:

بالرجوع إلى البحوث المهتمة بالمجتمع المدني، نجد أن ظهور هذا المصطلح حديث العهد، الأمر الذي جعل الباحثين يضعون له تعاريف متباينة تختلف باختلاف الزاوية التي يرى منها كل باحث.

وسنعمل من خلال هذا المطلب على التطرق لتعريف المجتمع المدني في الفرع الأول، ومن ثم استنباط خصائصه في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني:

سنتناول في هذا الفرع التعريف اللغوي للمجتمع المدني والتعريف الاصطلاحي على النحو التالي:

أولا: التعريف اللغوي للمجتمع المدني:

نظرا لحداثة مصطلح المجتمع المدني، وارتباطه بالحضارة الغربية وبالرجوع إلى بعض ما تمكنا من الحصول عليه من معاجم وقواميس لم نجدها قد أوردت تعريفا لغويا له.

حيث أن عبارة المجتمع المدني مكونه من مصطلحين مجتمع ومدني لذا وجب البحث في الجذور اللغوية لكل من المصدرين.[1]

فكلمة مجتمع: تعد صيغة ترد في اللغة العربية على أنها: إما اسم مكان أو اسم زمان، أو مصدر، ويقصد بها إما ورودها لحدث بدون زمان، وإما مكان أو زمان وقوع الحدث. [2]

وبذلك فهو لا يحمل نفس معنى اللفظ الوارد في اللغة اللاتينية والذي مؤداه: اتحاد جماعة من الأفراد بمحض إرادتهم لتحقيق غرض مشترك، كما له عدة معاني منها: جماعة، زمرة، رفقة، عشرة، مصاحبة. [3]

- أما مصطلح مدني: فهو يعبر عن مجموعة دلالات منها: مدينة، تمدن، مدنية، وعليه فإن تعبير كلمة مدني تدل على كل ما هو مخالف وخارج عن المجتمع الرسمي، أي لا يندرج ضمن المؤسسات الحكومية.

وبناء اعلى ما تقدم فعبارة المجتمع المدني يقصد بها:

- المجتمع الإنساني المثالي الذي يتميز على عامة الناس من حيث الجانب الأخلاقي.[4]

---

[1] – أحمد زاوي، **دور المجتمع المدني في تكريس الحكامة، أطروحة الدكتوراه، تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات**، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2019، ص 96.

[2] – أحمد زاوي، المرجع نفسه، ص 96.

[3] – حارث سليمان الفاروقي، **المعجم القانوني، انجليزي عربي، ط5 مكتبة لبنان، بيروت، 2006 ص 650، نقلا عن حواس صباح، المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر، واقع وآفاق**، مذكرة ماجستير، تخصص قانون البيئة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون البيئة، سنة 2015، ص20.

[4] – غنية ابرير، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، سنة 2010، ص (د، ت).

– وقد ذهب محمد عابد الجابري، أن عبارة المجتمع المدني في اللغة العربية [1] معناها بما يقابلها وهو المجتمع البدوي. [2]

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني:

وُضعت عدة تعاريف للمجتمع المدني من قبل الباحثين المهتمين بالدراسات المتعلقة به، ومن بين هذه التعاريف نذكر ما يلي:

* ذهبت أماني قنديل إلى تعريفه بأنه: مجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وذلك من أجل تحقيق مصالح الأفراد، والتزامها بقيم الاحترام والتراضي، والتسامح، والإدارة السليمة للاختلاف وتقبل الآخر. [3]

* ويرى سعد الدين إبراهيم أن المجتمع المدني هو:

«مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية، وغير الإرثية، وغير الحكومية التي ترعى الفرد، وتعظم قدراته في المشاركة المجزية في الحياة العامة».[4]

* وقد ذهب مصطفى كامل السيد إلى أن المجتمع المدني يشتمل على الحضور القوي للتنظيمات الرسمية التي تعبر عن المصالح المختلفة للمواطن في جميع المجالات الخاصة بهم في النشاط الاجتماعي، ولابد على الدولة أن تحترم العلاقات التي تربطها بالمجتمع المدني، ويعد هذا مؤشر على استقلاله، وقبول الخلاف السياسي والإيديولوجي، طالما أن هذه التنظيمات ملتزمة بالطرق السلمية. [5]

---

[1] – أحمد زاوي، المرجع السابق، ص 97.

[2] – حواس صباح، المرجع السابق، ص 20.

[3] – قنديل أماني، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 2008، ص (د.ص).

[4] – مريم مختاري، **دور جمعيات البيئة في تفعيل التنمية المحلية المستدامة، في الجزائر، دراسة حالة تيبازة 2012–2020**، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2021، ص22.

[5] – شاوش خوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة، نموذجا**، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2015، ص 25.

– وقد عرف البنك الدولي المجتمع المدني بأنه:

مجموعة من المنظمات غير الحكومية وغير الربحية الواسعة النطاق، والتي تهتم بالتعبير عن احتياجات أعضائها والآخرين لتواجدها في الحياة العامة، واستنادها إلى قيم أخلاقية وثقافية وسياسية وعلمية ودينية وخيرية، وبذلك فمصطلح منظمات المجتمع المدني يحتوي على مجموعة متنوعة من المنظمات هي: المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، وجماعات السكان الأصليين والمنظمات الخيرية والمنظمات الدينية والنقابات المهنية، ومؤسسات العمل الخيري.[1]

يلاحظ المرء من خلال ما تقدم من التعاريف أنه تم الاتفاق على أن مؤسسات المجتمع المدني هي مؤسسات رسمية تتكون طوعيا وبإرادة نابعة من الأفراد، ليس لها هدف ربحي تسعى بطرق سلمية وأخلاقية من أجل تحقيق أهداف سامية تخدم الجميع.

الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني

بالرجوع إلى التعاريف السابقة المتعلقة بمفهوم المجتمع المدني نجد أنها تتفق على خصائص أساسية نذكر منها:

أولا: الطوعية

تتأسس تنظيمات المجتمع المدني بناء على الإرادة الحرة لأصحابها، وبدون أي ضغط خارجي. [2]

[1] – فضيلة عرايبية، **المجتمع المدني وحماية البيئة دراسة ميدانية لجمعيات حماية البيئة "تبسة"**، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع والتنمية، تبسة، جامعة العربي التبسي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سنة 2022،ص 55.

[2] – سمير حمياز، **دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر**، مجلة الأدب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 2، بومرداس، الجزائر، سنة 2021، ص171.

ثانيا: التنظيم:

يقوم المجتمع المدني على فكرة المؤسساتية بخلاف ما كان عليه المجتمع التقليدي، إذ يمس جميع جوانب الحياة. [1]

ثالثا: الركن الأخلاقي والسلوكي:

ويقصد به الاختلاف داخل المنظمات والتعامل بسلمية فيما بين الدول أو داخل التنظيم الواحد. [2]

رابعا: القدرة على التكيف:

يقصد به التأقلم وفق البيئة التي يعمل من خلالها وهي ثلاث أنواع:

أ- **التكيف الزمني:** ويكون لفترة طويلة.
ب- **التكيف الجيلي:** ويقصد به التعاقب على الخلافة سلميا من جيل لآخر.
ت- **التكيف الوظيفي:** بمعنى إمكانية المؤسسة التعديل في أنشطتها بما يتماشى والظروف المستجدة. [3]

خامسا: الاستقلال:

هو عدم خضوع المنظمة لأي مؤسسة أخرى أو جماعات مما يسهل السيطرة عليها، ويمكن معرفة استقلال المجتمع المدني عن الدولة من خلال: ظروف نشأة المجتمع المدني، ومدى تدخل الدولة في تلك النشأة، الاستقلال المالي، الاستقلال الإداري والتنظيمي. [4]

---

[1] – سمير حمياز، المرجع السابق، ص 173.

[2] – صباح حواس، المرجع السابق، ص 24.

[3] – محمد خيري الوكيل، **دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 31.

[4] – المرجع نفسه، ص 32.

سادسا: القانونية: وهي مجموعة القواعد القانونية والدستورية التي تنظم أنشطته، والضمانات الكافية، لحمايته من أي تعسف من أجهزة الدولة. [1]

سابعا: التعدد: ويقصد به وجود عدة هيئات تنظيمية لهذه المؤسسة مع وجود فروع تابعة لها ضمن المجتمع الذي تنشط فيه. [2]

ثامنا: الشفافية: لابد من أن تكون أهداف ومصادر هذه المنظمات واضحة ومشروعة. [3]

تاسعا: المصداقية:

وتتأتى بثقة المجتمع بالدور الذي تؤديه هذه المنظمات وهذا ما يعزز شرعيتها وهذا ما يسمى بشرعية الأداء والإنجاز. [4]

ويلاحظ المرء خلال الخصائص المتعلقة بالمجتمع المدني، بأنها مؤسسات تسعى لخدمة الفرد والبيئة التي يعيش فيها، وذلك من خلال التنظيمات التي يتكون منها على اختلافها وأنها نابعة من إرادة منفردة للأفراد، والتي تنمو بمدى وعيه وإدراكه بالمخاطر التي تحوم حوله.

المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني وأنواعه:

يسعى المجتمع المدني لتقديم إسهامات في ميادين مختلفة تهم حياة الفرد والمجتمع بأكمله كالتعليم والصحة، البيئة، الرعاية الاجتماعية....إلخ، ولجوء الأفراد لإنشاء منظمات المجتمع المدني، يتأتى من مدى وعيهم بأن هاته الأخيرة هي الوسيلة الأحسن التي تمكنهم من مجابهة مشاكلهم، ومحاولة تلبية احتياجاتهم، لذا تعد حلقة وصل بين المواطن والحكومة،

---

[1] – فضيلة عرايبية، المرجع السابق، ص 55.

[2] – محمد مازن، **دور المجتمع المدني في حماية البيئة، مذكرة ماجستير، تخصص البيئة والعمران**، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2017، ص 27.

[3] – مخلوفي خضرة، **المجتمع المدني وحماية حقوق الانسان، تخصص حقوق الإنسان والحريات**، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر، تخصص حقوق الانسان والحريات، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (د.س)، ص 6.

[4] – المرجع نفسه، ص 6.

فحملت على عاتقها عدة وظائف هامة من أجل تحقيق أهدافها المنشودة وهذا ما سنتطرق له في الفرع الأول، كما سنتعرف على أنواع المجتمع المدني التي يمارس على مستواها أنشطته المختلفة في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: وظائف المجتمع المدني

للمجتمع المدني وظائف كثيرة، يقوم بها، نذكر منها:

أولا: التوعية والتثقيف: [1]

ويكون ذلك من خلال عقد ندوات، وخلق ورشات، والقيام بمناظرات تخص قضايا لها تأثير على حياة المجتمع، وذلك من أجل توعية الجماهير بأهمية تلك القضايا.

أ- **الأبحاث والدراسات:** أين تعد مراكز الأبحاث والدراسات أحد مكونات المجتمع المدني، وتعتبر أحد العناصر الأساسية التي يتم الاعتماد عليها في صناعة القرار.

ب- **تقديم الخدمات:** تقوم منظمات المجتمع المدني بتقديم خدمات لصالح أفراد المجتمع، وهو محور نشاطها.

ثانيا: الوظيفة السياسية والتنشئة الاجتماعية: [2]

أ- **الوظيفة السياسية:** تسعى منظمات المجتمع المدني إلى جعل الفرد يتجاوز الاهتمامات الخاصة، والاهتمام بالشؤون العامة للمجتمع كله.

ب- **التنشئة الاجتماعية:** وذلك بغرس القيم والمبادئ لدى الأفراد (الشعور بالانتماء، والتعاون).

---

[1] - مريم مختاري، مرجع سابق، ص 29-30.

[2] - حسام شحادة، **المجتمع المدني، سلسلة التربية المدنية**، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2015، ص 23.

ثالثا: الوساطة والتوفيق:

وذلك ما تقوم به منظمات المجتمع المدني بالتوسط بين الحكومة والشعب بطريقة سلمية، وذلك بتوفير قنوات الاتصال.

لعجز الحكومة على التواصل بصورة مباشرة مع أفراد المجتمع، وهذا الذي قد يحدث ارتباك. [1]

رابعا: ملأ الفراغ في حالة غياب الدولة:

يشهد العالم في بداية الثمانينات من القرن 20م ظاهرة، وهي انسحاب الدولة من العديد من الوظائف التي تقوم بها تاركة ورائها فراغا، ومن هنا كان لزاما على المجتمع المدني التحرك لملأ هذا الفراغ (حالة الاحتلال الأجنبي، والحروب الأهلية). [2]

الفرع الثاني: أنواع المجتمع المدني:

للمجتمع المدني ثلاث أنواع سنتناولها كالآتي:

1-أولا: المجتمع المدني العالمي:

المجتمع المدني العالمي هو ظاهرة عالمية، تتخطى الحدود، يضم أفراد من كل الأجناس والعقائد من أجل الدفاع عن قضايا وقيم عالمية، تم الاتفاق عليها، مثل: حقوق الإنسان التنمية المستدامة البيئة، لذلك يعد حركة عالمية هدفها السعي لجعل المواطن العادي يؤثر في السياسات والقيم المتعلقة بالقضايا المصيرية التي تهم حياته. [3]

---

[1] – حسام شحادة، المرجع السابق، ص 24.

[2] – تامر سعيد أحمد، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على محافظة الإسكندرية**، مجلة كلية التربية، مجلد 31، العدد 4، ج 2، جامعة الإسكندرية مصر، سنة 2021، ص 417. وهو نفس ما ذهب له حسام شحادة، مرجع سابق، ص 26. ومحمد مازن، مرجع سابق، ص 40.

[3] – أماني قنديل، **المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام**، القاهرة، مصر، 2002، ص19.

2- ثانيا: المجتمع المدني الوطني:

والذي يعد من مكونات المجتمع المدني العالمي، وذلك لعدم خروجه عن المبادئ العامة التي يقوم عليها المجتمع المدني العالمي والذي ساعد في نشر هذه المبادئ، وترسيخها داخل المجتمعات وإلزامها بها. [1]

- وتقوم مؤسسات المجتمع المدني على العمل على مستوى كامل التراب الوطني. [2]

ثالثا: المجتمع المدني المحلي:

ويتمثل في انشغال مؤسسات المجتمع المدني في نطاق محلي، أين تقوم هاته الأخيرة بممارسة نشاطها في نطاق جغرافي ضيق ومحدد، كالجمعيات التي تقوم بأنشطة على مستوى الأحياء، وذلك بالانشغال بالمواطنين عن قرب. [3]

[1] - نوال ثعالبي، **الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل الغير دولاتية فيها**، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الاردن، سنة 2013، ص 60/58.

[2] - مخلوفي خضرة، مرجع سابق، ص 8.

[3] - المرجع نفسه، ص 8.

المبحث الثاني: الإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة

إن الاهتمام بالبيئة لم يكن وليد الصدفة بل كانت له إرهاصات منذ القدم، إلا أن هيئة الأمم المتحدة كانت السباقة في ذلك، عن طريق مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة المعروف باسم مؤتمر استكهولم المنعقد في عام 1972. الذي يعد حجر زاوية في وضع قواعد قانون دولي يعني بالبيئة وحمايتها، ولأن هذا العمل لا يمكن أن يقع على عاتق الدولة لوحدها، بل هو ما يمكن اعتباره من صلب مهام المجتمع المدني بمؤسساته المكونة له في إطارها القانوني والذي يعتبر من بين أهم الأجهزة لربط قنوات التواصل بين الأفراد والحكومات لأجل معالجة أهم القضايا التي تهم حياتهم، والتي من أهمها: مشكلات البيئة، ويكون ذلك على المستوى العالمي وهذا ما سنتطرق له في (المطلب الأول) وعلى المستوى الوطني (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العالمي

يطلق مصطلح المجتمع المدني العالمي على الأنشطة والممارسات التي تتخطى حدود الدول، وهذا ما يجعلها تتصف بالبعد العالمي.

وتعتبر المنظمات غير الحكومية الركيزة الأساسية التي يقوم عليها، وسنتناول من خلال هذا المبحث تعريف المنظمات غير الحكومية في (الفرع الأول)، ثم نتطرق لأهم المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة (الفرع الثاني)، ومن ثم نتعرف على المركز القانوني لهذه المنظمات غير الحكومية (الفرع الثالث).

الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية:

هناك عدة تعاريف للمنظمات غير الحكومية نذكر منها ما يلي:

عرف اتحاد الجمعيات الدولي VAI المنظمات غير الحكومية بأنها: جمعية تتكون من ممثلين ينتمون لدول مختلفة، تحمل صفة الدولية بتشكيلها ووظائفها وإدارتها، وكذا موارد تمويلها، وليس لها غرض مادي، تتمتع بمركزها الاستشاري لدى المنظمات الحكومية.[1]

- وعرفها تونسي بن عامر بأنها: تتميز المنظمات غير الحكومية بكونها جمعيات لها طابع خاص، يتم تكوينها بين أفرادها وهيئات خاصة أو عامة، من جنسيات مختلفة هدفها السعي لتغيير مجرى العلاقات الدولية. [2]

من خلال تعريف المنظمات غير الحكومية نستخلص أو نستنبط أهم الخصائص التي تشترك فيها هاته التعاريف وهي: [3]

1-**المجال الدولي للعضوية:** ويتجلى في مظهرين هما:

أ- الطابع الدولي لنشاط هذه المنظمات غير الحكومية، بمعنى أن نشاطها يتخطى حدود الدول.

ب-المظهر الثاني: فيتمثل في تعدد جنسيات المنخرطين فيها.

2-**المبادرة الخاصة في إنشاء المنظمات غير الحكومية:** وتعد هذه الخاصية التي تميزها عن المنظمات الدولية الحكومية، فهي تنشأ عن طريق المبادرة الذاتية النابعة من داخل الأفراد.

3-**الطابع التطوعي:** وتعد خاصية مهمة، لما تحمله من تطوع أفراد من دول وجنسيات مختلفة تسعى لتحقيق أهداف نبيلة لخدمة البشرية وبدون غرض ربحي.

4-**الطابع التضامني:** لتضامن الأفراد فيما بينهم من مختلف الدول والشعوب من كافة أنحاء العالم. من أجل مواجهة قضايا مصيرية تهم حياتهم.

5-**الاستمرارية:** فهاته الخاصية تجعلها حاضرة دائما على المستوى الدولي.

---

[1] - وناس يحيى، **المجتمع المدني وحماية البيئة، دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، سنة 2004، ص 55.

[2] - شعشوع قويدر، **دور المنظمات الغير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون العام، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2014، ص15.

[3] - كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان**، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الدولي لحقوق الإنسان، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم التجارية، سنة 2005، ص 120.

ويلاحظ المرء من خلال ما سبق التعرض له أنه يمكن اعتبار المنظمات غير الحكومية العمود الفقري للمجتمع المدني على المستوى العالمي.

وأن من أبرز شروط تشكيلها تعدد جنسيات أعضائها المؤسسين وتلبية الحاجيات الأساسية للأفراد والدفاع عنها، ومن أهمها في الوقت الحاضر الدفاع عن البيئة، ومن ثم الحفاظ على البشرية جمعاء، وكل ذلك بدون أي غرض مادي.

الفرع الثاني: المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة:

رغم تزايد المشكلات البيئية، إلا أنه لا يمكن إنكار أن الوعي البيئي في تزايد هو الآخر فإدراك الإنسان لخطورة الوضع البيئي دفعه إلى محاولة الحد منها عبر إنشاء مجموعة من المنظمات غير الحكومية التي تعمل على الدفاع عن البيئة وحمايتها، وهذا ما سنتطرق له من خلال هذا الفرع.

أولا: الصندوق الدولي للطبيعة: WWS :

يعتبر منظمة غير حكومية ناشطة في مجال حماية البيئة، تم إنشاؤه بتاريخ: 29 أفريل 1961 بسويسرا، أين اعتبر هذا الصندوق هيئة خاصة، وهومن بين المنظمات غير الحكومية المعروفة في أنحاء العالم، وشعاره «الباندا الكبير» وأطلق الشعار لكون الباندا من بين الحيوانات النادرة. [1]

- يعنى هذا الصندوق بالحفاظ على التنوع البيئي، وكان يطلق عليه من قبل اسم الصندوق العالمي للحياة البرية في كندا، والولايات المتحدة الأمريكية. [2]

[1] – لعرج سمير، **مركز المراقب الذي تتمتع به المنظمات غير الحكومية**، مجلة السياسة العالمية، مجلد 5، العدد 2، بومرداس، الجزائر، سنة 2021، ص 395.

[2] – ميلود موسعي، **المنظمات العير حكومية ودورها في حماية البيئة**، دار الخلدونية، الجزائر، سنة 2016، ص182.

أهداف الصندوق: من بين أهداف الصندوق:

- إعداد برامج ايكولوجية للحفاظ على التنوع الإيكولوجي، والحث على اتخاذ التدابير للحد من التلوث واستنزاف الموارد والطاقة.
- إذ قام الصندوق بتمويل 5000 مشروع يتعلق بحماية البيئة في 130 دولة، وكذا حماية الكائنات المهددة بالانقراض. [1]

ثانيا: منظمة أصدقاء الأرض العالمية: friands of the earth international (FOEI)

هي شبكة عالمية تأسست سنة 1969، تهتم بحل المشاكل البيئية الآنية والمستقبلية، بالتعاون مع الشركاء المحليين وكذا السكان المحليين، بهدف وضع مناهج وبرامج عالمية مستدامة، كما تتمحور برامجها في الأساس حول العدالة والطاقة، باعتبار تحديات تغير المناخ وأزمة الطاقة العالمية التي يواجهها العالم. بالإضافة إلى برامج السيادة الغذائية، لوجود أكثر من 860 مليون جائع بسبب أزمة تغير المناخ، كما تقوم هاته المنظمة بدعم صغار المزارعين، وكذا برنامج التنوع البيولوجي للغابات، إضافة إلى برنامج العدالة الاقتصادية وتعمل كذلك المنظمة على الحد من التأثير السلبي للشركات على البيئة والاقتصاد من أجل ضمان تنمية مستدامة. [2]

ثالثا: منظمة السلام الأخضر: Green Peace (GP)

هي منظمة عالمية مستقلة، تعنى بشؤون البيئة، مقرها هولندا بأمستردام،[3] تأسست عام 1971، بكندا في مدينة فرنكفورت، تسعى هذه المنظمة في حملاتها البيئية للدفاع عن: البحار والمحيطات، حماية الغابات، معارضة التكنولوجيا النووية، توقيف أو إيقاف التغير المناخي، معارضة استعمال الملوثات.

---

[1] – ميلود موسعي، مرجع سابق، ص 183.

[2] – **دور المنظمات الدولية غير الحكومية الإقليمية في حماية البيئة،** https ://cte.univ-setif.dz.vieu، موقع أطلع عليه يوم: 24/04/19، على الساعة 17:42، وهو ما ذهب إليه ميلود موسعي، ص 179، ونوال ثعالبي، مرجع سابق، ص 108.

[3] – قويدر شعشوع، مرجع سابق، ص 313.

عمل هذه المنظمة ينطوي على تغيير السياسات الحكومية الصناعية التي تهدد العالم الطبيعي، وقد حظيت بدعم عالمي بالنظر إلى الجهود التي تبذلها في الحفاظ على التنوع البيولوجي كإنقاذ الحيتان.

وقد قدمت في أحدث تقرير لها لسنة 2011 اتهام العديد من شركات تصنيع الألبسة الرياضية والعصرية بإلقاء مخلفاتها السامة في أنهار الصين، أين تناول هذا التقرير مشاكل المياه الملوثة جراء ممارسات هاته الشركات. [1]

يلاحظ المرء من خلال ما تم التطرق إليه فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية الآنفة الذكر، أنها منظمات ذات صيت عالمي، لها مكانتها في ميدان، حماية البيئة، بما تقدمه من إسهامات فعالة، بالتصدي للمشكلات البيئية العالمية مثل: ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي وكذا موضوع النفايات الخطيرة، وغيرها من المشاكل التي تهدد وجود البشرية على كوكب الأرض، ولتفعيل عمل هذه المنظمات لابد من اعتمادها على آليات لتحقيق أهدافها المنشودة في هذا الميدان وهذا ما سنتناوله لاحقا في الفصل الثاني.

الفرع الثالث: المركز القانوني للمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة:

للمنظمات غير الحكومية مركز قانوني على مستوى المجتمع الدولي تم اتفاق العديد على منحها الشخصية القانونية وذلك بصيغتين هما:

أولا: المركز الاستشاري: [2] من خلال الأنشطة المتنوعة للمنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي، في أنحاء عديدة من العالم، تمكنت من التأثير على المنظمات الدولية الحكومية، وذلك بإشراك هذه الأخيرة لها في أعمالها، والتشاور معها في مسائل التنمية، حيث جاء في نص المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة على أن:

المجلس الاقتصادي والاجتماعي يقوم بإجراء ترتيبات من أجل التشاور مع الهيئات غير الحكومية التي لها مسائل داخلة في اختصاصه، حيث أن المجلس يجري ذلك إما مع

---

[1] – **دور المنظمات الدولية غير الحكومية الاقليمية في حماية البيئة**، https ://cte.univ-setif.dz.vieu ، مرجع سابق.

[2] – وناس يحيى، مرجع سابق، ص 171.

هيئات دولية، كما يمكن له أن يجريها مع هيئات أهلية ويكون ذلك بعد التشاور مع عضو من الأمم المتحدة الذي له علاقة بالموضوع.

ثانيا: مركز المراقب للمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة:

لحصول المنظمات غير الحكومية على مركز المراقب لابد من أن تكون المنظمة معترف بها، ولها مقرر رئيسي داخل الدولة المتواجدة بها، كما يجب أن يكون نشاطها قانوني. [1]

وقد سعت المنظمات غير الحكومية بأن يكون لها مركزها القانوني، وذلك لما لها من مكانة في الساحة الدولية، وقد كانت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أول هيئة غير حكومية تكتسب صفة مراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة، أين أصبح من المسلمات في ظل التطورات الحاصلة في الدول، وجوب وجود علاقة وطيدة بين المجتمع المدني، وقضايا الديموقراطية والتنمية وهذا ما يشكل ركيزة قوية في إدارة الشأن العام للدول. [2]

وقد عبر مجلس أوروبا عن الموقف الذي تبناه بالاتفاقية الأوربية المتعلقة بالاعتراف بالشخصية القانونية للمنظمات غير الحكومية، والتي اعتمدت في نوفمبر 1985، ودخلت حيزا لتنفيذ سنة 1990. [3]

ويلاحظ المرء من خلال ما سبق طرحه بأن المنظمات غير الحكومية باعتبارها العمود الفقري للمجتمع المدني العالمي كان لها الفضل الكبير في مجابهة المشكلات البيئية العالمية بصفة خاصة، وجميع القضايا الهامة في حياة البشر بصفة عامة، وذلك بسعيها في مساعدتهم وتلبية احتياجاتهم في إطار يضفي على نشاطهم طابع الشرعية، الأمر الذي جعل هيئة الأمم المتحدة تتشارك معها وتمنحها الطابع الاستشاري في قضايا مهمة، إضافة إلى صفتها كمراقب، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية وجود المجتمع المدني بمؤسساته في الحياة العامة.

---

[1] – لعرج سمير، مرجع سابق، ص 399–400.

[2] – محمد مازن، مرجع سابق، ص 81.

[3] – بركات كريم، مرجع سابق، ص 126.

المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الوطني:

بما أن حماية البيئة باتت من الضروريات من أجل الارتقاء بها، فكان لابد من توفير الحماية القانونية لها، لما في ذلك من أثر فعال في وضع حد للأفعال السلبية التي تقع عليها، وقد سعت الدول لإيجاد مؤسسات تسهر على توفير هذه الحماية.

كما يسعى الأفراد لخلق مؤسسات تعمل للصالح العام، وهي ما يطلق عليها بمؤسسات أو منظمات المجتمع المدني.

فهل انتهجت الجزائر هذه السياسة فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني التي تعمل من أجل حماية البيئة؟

وهذا ما سنبحث عنه في هذا المطلب من خلال تقصي مؤسسات المجتمع المدني في التعديل الدستوري الحالي لسنة 2020 (الفرع الأول) وكذا من خلال القوانين العضوية (قانون الجمعيات، قانون الأحزاب، قانون النقابات (الفرع الثاني) وصولا إلى قانون البيئة والتنمية المستدامة 10/03 (الفرع الثالث).

الفرع الأول: مؤسسات المجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري 2020:

عمل المؤسس الدستوري الجزائري على وضع مؤسسات وتنظيمات غير حكومية تمثل المجتمع بكافة شرائحه من أجل الإسهام في القضايا المصيرية المتعلقة بحياتهم، والمساعدة في تلبية احتياجاتهم باعتبارها حلقة وصل بينهم وبين مؤسسات الدولة الحكومية، ومن بين هاته القضايا:

التعليم، البطالة، الصحة، البيئة.....الخ، أين أصبحت هذه الأخيرة محل اهتمام من قبل كافة المستويات.

وقبل الحديث عن مكانة المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020، لا يمكن أن ننفي أنه كانت هناك بوادر لوجوده ونشاطه داخل المجتمع عبر حقب زمنية مختلفة، خاصة بعد زوال نظام الحزب الواحد والتحول إلى التعددية السياسية[1] . ولطول الحديث عن هذا الموضوع ارتأينا المرور بأقرب دستور إلى التعديل الأخير لسنة 2020 ألا وهو التعديل

[1] – بوحنية قوي (وآخرون)، **المجتمع المدني المغاربي ورهانات الإصلاح**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2015، ص 47.

الدستوري لسنة 1996، الذي تتجلى فيه مكانة مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال ما جاء في المادة 43 من التعديل الدستوري. [1]

تقوم الدولة بالتشجيع على ازدهار الحركات الجمعوية، ويعد إنشاء الجمعيات حق مشروع ومضمون وفق الشروط التي يحددها القانون.

كما جاء في المادة 56 من ذات التعديل الدستوري أن الاعتراف بالحق النقابي مكفول لجميع المواطنين.

وسندرس في هذه المرحلة مكانة المجتمع المدني في ظل تعديل الدستور لسنة 2020، باعتبار هذا الأخير شريك للهيئات المحلية في تجسيد القرار المحلي. [2]

أين جاء في ديباجته في الفقرة 6،7 منه الإقرار بمبدأ التشاركية، وفي الفقرة 11 نجد أن المشرع قد حث على تفعيل المجتمع المدني وتعزيز دوره في تسيير الشؤون العمومية، وذلك من خلال مؤسساته، مع بيان المهام المنوطة به في إطار بناء مؤسسات الدولة وبناء المجتمع. [3]

وتعتبر مسألة حماية البيئة جزء لا يتجزأ من حياة الأفراد وشؤونهم العامة، كما حثت الدولة على تشجيع الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي من خلال مؤسسات المجتمع المدني، وفق ما ورد في المادة 17 منه. [4]

ولعل أهم ما يميز هذا التعديل عن غيره من التعديلات السابقة؛ تأسيس هيئة استشارية لأول مرة يطلق عليها؛ المرصد الوطني للمجتمع المدني، من بين مهامها: تقديم أراء وتوصيات تخص انشغالات المجتمع المدني، كما تساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسات الديمقراطية والمواطنة، والمشاركة مع مؤسسات أخرى في تحقيق التنمية

---

[1] – أنظر المادة 43 و56 من القانون رقم 03/02، المؤرخ في: (8) 10أبريل 2002، المتضمن التعديل الدستوري، ج. ر، عدد 25، لـ 14 افريل 2002.

[2] – علاء قليل، **المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود، المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، عدد 02، سكيكدة، الجزائر، سنة 2022، ص 292.

[3] – أنظر القانون رقم 442/20 المؤرخ في: 12/30/ 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري، ج.ر، عدد 82، لـ 30-12-2020.

[4] – أنظر المادة 43 و56 من التعديل الدستوري 2020، المرجع نفسه.

الوطنية ، وتوضع لدى رئيس الجمهورية، وهو من يقوم بتحديد تشكيلتها ومهامها وهذا ما ورد في المادة 213 من ذات التعديل. [1]

ويلاحظ المرء من خلال استقراء المواد التي جاء بها التعديل الدستوري لسنة 2020 أن المؤسس الدستوري ومن خلال ديباجته قد أشاد بالدور التاريخي لمؤسسات المجتمع المدني بالنص صراحة على تفعيل دوره في تسيير شؤون الحياة العامة للأفراد، وذلك بإعطاء هاته المؤسسات مساحة من الحرية لتأسيسها وممارسة أنشطتها وفق ما يقتضيه القانون، وذلك برفع القيود التي كانت تضيق عليها وتعرقل ممارستها لنشاطها الجمعوي، وتتمثل هاته المؤسسات غير الحكومية على المستوى الوطني في الجمعيات، الأحزاب، النقابات، وهذا ما يؤكد على علاقة التعاون الوطيدة بين مؤسسات الدولة وهاته المؤسسات.

الفرع الثاني: المجتمع المدني في ظل القوانين العضوية:

إن مؤسسات المجتمع المدني تساهم في تنظيم ولم شمل المواطنين، وتوحيد قواهم من أجل تلبية حاجياتهم في مختلف جوانب الحياة، سواء كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، مما جعل الحاجة إلى تواجدها أمر ضروري، لما لها من دور بارز في رفع قدرة المواطن على المشاركة في الحياة العامة والحق في تقرير مصيره، ولتجسيد ذلك لابد أن تكون هاته المؤسسات مبنية على أطر قانونية، وسنحاول التعرف على هذه الأطر من خلال القوانين العضوية المنظمة لها وذلك انطلاقا من قانون الجمعيات (أولا) ومرورا بقانون الأحزاب (ثانيا)، وصولا إلى قانون النقابات (ثالثا).

أولا: مؤسسات المجتمع المدني من خلال قانون الجمعيات 06/12:

قبل التطرق لمكانة الأحزاب باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الوطني لا بد من تحديد مفهوم الأحزاب وذلك على النحو التالي:

تعريف الفقهي للحزب: عرف بأنه؛ اتحاد مجموعة من الناس من أجل تحقيق مصلحة الوطن، وذلك ببذل جهود مشتركة، تقوم على مبادئ خاصة، سبق الاتفاق عليها بينهم. [2]

[1] – أنظر المادة 17، والمادة 213 من لتعديل دستوري 2020، المرجع السابق.

[2] – بركات كريم، مرجع سابق، ص 43.

كما عرف ريمون آرون، الأحزاب بأنها مجموعات طوعية، تتميز بقدر من التنظيم، تسعى لخدمة المصلحة المشتركة، وكذا تقلد وظائف الحكومة، إما لوحدها أو بواسطة الائتلاف.[1]

التعريف القانوني للحزب: عرفه القانون 04/12 المتعلق بالأحزاب وفق ما جاء في مادته الثالثة 3 على أنه: تجمع مواطنين لهم نفس الأفكار، لغرض سياسي مشترك يكون قيد التنفيذ، للوصول بوسائل ديمقراطية وسلمية لممارسة السلطة وقيادة شؤون العامة. [2]

2- الأحزاب السياسية باعتبارها من بين مؤسسات المجتمع المدني:

رغم وجود الاختلاف في اعتبار الأحزاب السياسية من بين مؤسسات المجتمع المدني من عدمه، ورغم أن هناك من الباحثين القانونيين من ذهبوا إلى تقسيم الحزب إلى نوعين، منه ما صنفوه خارج عن تلك المؤسسات ومنه ما تم تصنيفه على أنه جزء لا يتجزأ من مؤسساته، فالنوع الأول أطلق عليه مصطلح الأحزاب المصطنعة أي صنعتها الحكومة وتعد جزأ منها، والنوع الثاني أطلق عليه مصطلح الأحزاب الحية وتعد جزأ من المجتمع المدني ومؤسساته. [3]

إلا أن الواقع يؤكد على أن الأحزاب تعد من أبرز التنظيمات الفاعلة في المجتمع المدني، وهذا لما لها من مكانة مهمة، الأمر الذي أكد عليه القانون رقم 04/12 السابق الذكر، والمتعلق بالأحزاب، الذي نص على أن الحق في إنشاء الأحزاب هو حق معترف به قانونا، وفق ما ورد في مادته الثانية[4] كما نص صراحة على أن للأحزاب شخصية

---

[1] – يايسي رشيد، **دور المجتمع المدني في السياسة العامة البيئية في الجزائر، دراسة حالة، جمعية الطبيعة والبيئة في ولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير، تخصص الرشادة والديمقراطية جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة3، كلية العلوم السياسية، سنة 2017، ص 223.

[2] – أنظر المادة 3 من القانون رقم 04/12، **المتعلق بالأحزاب**، المؤرخ في 18 صفر 1433، الموافق لـ: 2012/01/12، ج ر، عدد 2.

[3] – أحمد الزاوي، المرجع السابق، ص 352.

[4] – أنظر المادة 2 من القانون رقم 04/12، مصدر سابق.

معنوية وأهلية قانونية، وأيضا لها الاستقلالية في التسيير معتمدتا في تنظيم هياكلها وتسييرها على مبادئ الديمقراطية ومدتها تكون غير محدودة. [1]

وهاته المكانة ذات الأهمية بالنسبة للحزب لم تتأتى من فراغ أو عدم بل إن فكرة تأسيسه ترتبط بالعديد من الحقوق والحريات الخاصة بالأفراد داخل المجتمع، وذلك بحكم أنها تنظيمات حرة في المجتمع المدني تسعى للدفاع عن تلك الحقوق وحمايتها، والتي تتجسد بتكريس الديمقراطية كضمانة هامة لتوفيرها في مختلف الميادين. [2]

تعمل الأحزاب على إعداد برامج تمس جميع المجالات المهمة في حياة الأفراد من بينها: البيئة وحمايتها والذي يعد موضوعا شائكا يحتاج إلى تكاثف الجهود على جميع المستويات. [3]

وسنأخذ على سبيل المثال لا الحصر بعض الأحزاب التي وضعت قيد برامجها ما يتعلق بالبيئة وحمايتها.

أ- حزب حركة السلم الذي أورد ببرامجه لعام 2008 ضرورة تحقيق الأمن الغذائي، والأمن البيئي في المحور الثاني المتعلق بالتوجهات الاقتصادية.

ب-برنامج حزب التجمع من أجل الثقافة الديمقراطية الذي تم نشره من خلال موقعه الالكتروني بتاريخ: 13-03-2012: الذي جاء بعدة محاور هامة تتعلق بالحفاظ على البيئة، وتهيئة الإقليم من بينها:

- تسيير النفايات المنزلية وفق المعايير الدولية، معالجة المياه المستعملة والنفايات الصناعية بمحطات تصفية المياه قبل استعمالها ضمانا لحماية البيئة.
- حماية البيئة في القطاع المدرسي والتربوي، من أجل تحسين الإطار المعيشي.

* **يلاحظ المرء** أن للأحزاب ثقل ومكانة في المجتمع المدني إذا تم تفعيل برامجها على أرض الواقع، ولكن إذا بقيت مجرد مسودات على الأوراق فإن هاته المكانة

[1] - أنظر المادة 4 من القانون رقم 04/12، المصدر نفسه.

[2] - كريم بركات، مرجع سابق، ص 43.

[3] - يايسي رشيد، المرجع السابق، ص 224/223.

ستضطرب في الحياة العملية، وهذا ما يمكن اعتباره من معوقات عمل مؤسسات المجتمع المدني.

ثالثا: مكانة مؤسسات المجتمع المدني من خلال قانون النقابات 02/23 :

سنتطرق بادئا ذي بدء إلى تعريف النقابات ثم تليها دراسة مكانتها باعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني.

1- تعريف النقابات: ذهب محمد حسين منصور في تعريفها على أنها، تنظيمات جماعية، يقوم بإنشائها مجموعة من العمال سعيا منهم للدفاع عن حقوقهم عن طريق تمثيل مهنتهم بهدف الارتقاء بأحوالهم وكذا حماية مصالحهم. [1]

كما عرفت بأنها؛ الانضمام بصفة دائمة أو مؤقتة من طرف جماعات تهدف إلى تأمين حقوق العمال وحمايتهم. [2]

إضافة إلى جانب وجود نقابات عمالية، هناك الاتحادات المهنية والتي تعرف بأنها منظمات تجمع أصحاب مهنة واحدة لهدف واحد وهو المحافظة على شرف مهنتهم والعمل على تطويرها والدفاع عنها من بينها: نقابة المحامين، نقابة الأطباء، نقابة المهندسين... الخ. [3]

يلاحظ المرء من خلال التعريفين السابقين أنه تم الاتفاق على أن النقابات تقوم على اتحاد مجموعة من العمال غايتهم الدفاع عن مصالحهم الوظيفية والمهنية، وهذا الانضمام إما قد أن يكون لمدة زمنية مؤقتة أو دائمة، وذلك على حسب الاتفاق التعاقدي الذي كان بينهم.

2

[1] – أحمد زاوي مرجع سابق، ص 421.

[2] – كريم بركات، مرجع سابق، ص 50.

[3] – المرجع نفسه، ص 50.

- النقابات من خلال قانون 02/23 :

نصت المادة 69 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على أنه: يعد الحق النقابي حق مضمون يمارس وفق ما نص عليه القانون بكل حرية. [1]

أين جاء قانون 02/23 المتعلق بالعمل النقابي[2] ليؤكد على مكانة النقابات من خلال ما ورد في نصوصه، إذ قام بإعطاء إضافات ذات أهمية من خلال وضع نظام عام لتسيير المنظمات النقابية، وانتشارها في مختلف المجالات، بداية من إجراءات تأسيسها ونظام عملها الداخلي، إلى إشكالات وأسباب تعليقها، أو حلها وغيرها من النقاط المهمة التي يتمحور حولها عمل هاته النقابات. [3]

فمن أهم أبعاد المجتمع المدني تعدد مؤسساته ومن بينها النقابات (محل الدراسة)، وذلك لما لها من مكانة هامة في المجتمع، والتي تعتبر شريك اجتماعي فعلي في العمل التنموي، لاحتوائها على أكثر الشرائح تعليما، كما يتوفر التنظيم النقابي على شروط أفضل للحركة الجماهيرية، دونا عن بقية التنظيمات، ولهذه الأسباب ومن أجلها فإن النقابات سواء كانت عمالية،[4] أو مهنية تعد من أبرز التنظيمات الناشطة في فضاء المجتمع المدني، لأنها تشكل قاعدة شعبية لا يستهان بها، لما لها من تأثير على شريحة كبيرة من شرائح المجتمع، بالرغم من أنه ليس من أهدافها السعي للوصول إلى السلطة كما هو الحال بالنسبة للأحزاب، وأن الهدف الأساسي لها هو المحافظة على المكتسبات المتعلقة بعالم الشغل بتحسين ظروف العمال الاجتماعية والمهنية، فالنقابات تشكل نواة مركزية للمجتمع المدني لامتلاكها أكبر فضاء حر وبعيد عن هياكل كل الدولة. [5]

---

[1] – أنظر المادة 69 من التعديل الدستوري سنة 2020، مصدر سابق.

[2] – القانون 02/23 **المتعلق بممارسة النشاط النقابي**، المؤرخ في 25 أفريل، سنة 2023، ج.ر. العدد 29 ، المؤرخة في 2 ماي 2023.

[3] – أحمد حامد (وآخرون)، **المبادئ العامة المتعلقة بممارسة الحق النقابي وفقا للقانون الجديد**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 7، عدد 2، تسمسيلت، الجزائر، سنة 2023، ص 459.

[4] – اكرام بلباي، **بنية المجتمع المدني وأسس تفعيله**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مجلد 6، عدد 4، الجلفة، الجزائر، سنة 2021، ص 943.

[5] – فضيلة عرايبية، مرجع سابق، ص 52.

ويلاحظ المرء بناء على ما تمت دراسته من مكانة مؤسسات المجتمع المدني من خلال القوانين العضوية السالفة الذكر (قانون الجمعيات، قانون الأحزاب، قانون النقابات)، أنها جاءت لتنظيم هاته المؤسسات بوضعها في إطارها القانوني، وذلك بتحديد كيفية وسبل تأسيسها، وطرق ممارسة عملها، وحقها في التقاضي، إلى آخر إجراء ورد ضمن نصوصها، وهذا ما أقره المؤسس الدستوري بإصراره على تفعيل دور المجتمع المدني بمؤسساته التي تمثل ثقلا كبيرا في المجتمع، وركيزة لتكريس العديد من الحقوق الخاصة بالأفراد.

الفرع الثالث: مؤسسات المجتمع المدني من خلال قانون البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 10/03:

يعد القانون المذكور أعلاه من بين أهم القوانين التي كرست دور الجمعيات في ميدان حماية البيئة كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني التي لها مكانتها وثقلها داخل المجتمع، لما تقوم به على وجه الخصوص في هذا المجال الحيوي[1] والمهم فإن هذا القانون جاء ليؤكد على تدعيم دورها كشريك للإدارة بإضفاء الشفافية والوضوح على أدائها لعملها. وذلك في الفصل السادس منه. [2]

وقد ورد في المادة 3 من ذات القانون أن مبدأ الإعلام والمشاركة الشعبية من بين أهم المبادئ العامة التي يقوم عليها (ق 10/03). وعلى هذا الأساس فإنه من حق منظمات المجتمع المدني المهيكلة والمؤطرة لمجموع المواطنين العلم بحالة البيئة وذلك عن طريق المشاركة بإبداء الرأي عند اتخاذ القرارات التي تضر بالبيئة والمواطن بشكل عام. [3]

كما حملت المادة 38 من القانون رقم 10/03المتعلق بحماية البيئة الصفة القانونية للجمعيات البيئية بالتأسيس كطرف مدني في القضايا الجزائية للدفاع عن البيئة. [4]

---

[1] – مازن محمد، مرجع سابق، ص63.

[2] – وناس يحيى، مرجع سابق، ص25.

[3] – وعلي جمال، **مشاركة المجتمع المدني في حل المشاكل البيئية–دراسة في القانون الجزائري**، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، العدد 1، الجزائر، سنة 2014، ص 250.

[4] – أنظر المادة 38 من قانون 10/03 **المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة**، المؤرخ في 19 جويلية2003، ج. ر، عدد 43، 2003.

والملفت للانتباه فيما يتعلق بتمثيل الجمعيات البيئية للبيئة أما القضاء، أنه جاء من أجل سد النقص الناجم عن تردد الجهات الإدارية وكذا النيابة العامة في التصدي للجنوح البيئي. [1]

ويلاحظ المرء من خلال ما سبق التأكيد على المكانة الهامة لمؤسسات المجتمع المدني في المشاركة والدفاع في كل ما يتعلق بالقضايا الحساسة في المجتمع ومن أبرزها حماية البيئة

خلاصة الفصل:

لقد تناولنا من خلال هذا الفصل الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني، ودوره في حماية البيئة، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى تحديد مفهومه، وخصائصه، وأيضا أنواعه، ووظائفه، كما تناولنا في المبحث الثاني الإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني على المستوى العالمي، والمتمثل في المنظمات غير الحكومية ومركزها القانوني، أما المطلب الثاني فتناولنا الإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني على المستوى الوطني بدءا من أعلى قانون في الدولة وهو الدستور انتقالا إلى القوانين العضوية المذكورة آنفا، وصولا إلى القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وحتى نتمكن من صب هذا الإطار النظري في مجال حماية البيئة، كان لزاما علينا معرفة الجهود المبذولة من طرف مؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة تجسيدها من خلال الواقع العملي بناء على إنجازات تطبيقية لعمل هذه المنظمات في هذا الميدان وهذا ما سنتناوله في الفصل الثاني.

[1] – أحمد داود رقية، **واقع حق جمعيات البيئة في اللجوء إلى القضاء وآفاقه–دراسة مقارنة**–مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 05، عدد 3، الجزائر، سنة 2023، ص871.

الفصل الثاني:

جهود المجتمع المدني في حماية البيئة

الفصل الثاني: جهود المجتمع المدني في حماية البيئة:

بعد تناولنا للإطار المفاهيمي، والقانوني لمؤسسات المجتمع المدني، سنحاول من خلال هذا الفصل التركيز على الجانب التطبيقي لها في مجال حماية البيئة.

إن مسؤولية حماية البيئة هي مسؤولية جماعية، لذا وجب أن يكون تكاثف الجهود، والعمل بانسجام بين الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني، حيث تقوم هذه الأخيرة ببذل الجهود في ميدان حماية البيئة، بهدف وضع حد لتلك الانتهاكات الواقعة على البيئة، وهذا ما سنتطرق له في هذا الفصل، بدءا من تناول الجهود المبذولة في حماية البيئة، على المستوى العالمي من طرف المنظمات غير الحكومية (المبحث الأول)، وصولا إلى الجهود المبذولة في حماية البيئة على المستوى الوطني (المبحث الثاني).

المبحث الأول: جهود المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى العالمي:

إن سعي المنظمات غير الحكومية باعتبارها المؤسسة التي تمثل المجتمع المدني على المستوى العالمي في حماية البيئة من المشكلات البيئية المهددة لها، والناتجة عن أفعال اعتيادية للإنسان سواء عن وعي، أو عن غير وعي، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى نشر وإحياء الوعي، لتفادي هذه الأفعال الضارة بالبيئة، وهذا ما يطلق عليه بالجهود الوقائية وكذا سعييها لإيجاد آليات علاجية للحد من هذه الانتهاكات، وهذا ما سيتم التعرض له في (المطلب الأول)، ورغم هذه الجهود المبذولة من طرفها، إلا أنها تتعرض لعراقيل وصعوبات أثناء ممارسة أنشطتها البيئية وهذا ما سنتناوله في (المطلب الثاني).

المطلب الأول:الجهود الوقائية والعلاجية لعمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة:

فرضت المنظمات غير الحكومية تواجدها على الساحة الدولية في مجال حماية البيئة، لاكتسابها مركز استشاري باعتبارها شريك للمنظمات الدولية الحكومية، فيما يتعلق بالمسائل الهامة في الحياة، كما منح لها مركز المراقب حق التنبيه في حالة وقوع خطر يهدد البيئة، أو احتمال وقوعه في المستقبل، هذا ما جعلها تحتل مكانة هامة ضمن المواثيق

الدولية المهتمة بالدفاع عن البيئة، وذلك باعتبارها مساهم أساسي في التأثير على السياسات البيئية، من خلال ما تقوم به من جهود وقائية (الفرع الأول)، وجهود علاجية التي تسعى من خلالها إلى تجسيد حماية البيئة في الواقع العملي حفاظا عليها من الاعتداءات، وذلك بمحاولة اصلاح ما تم الاعتداء عليه، أو بتغيير الأوضاع البيئية المنتهكة من طرف الدول والحكومات لإرجاع الوضع لما كان عليه على قدر المستطاع، وهذا ما سنتطرق اليه في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الجهود الوقائية لعمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة:

تتمثل الجهود الوقائية للمنظمات غير الحكومية المهتمة بحماية البيئة في:

- **أولا:** التوعية البيئية.
- **ثانيا:** التربية البيئية.
- **ثالثا:** الاعلام البيئي.

أولا: التوعية البيئية كآلية وقائية لحماية البيئة:

قبل دراسة الجهود المبذولة من طرف المنظمات غير الحكومية، ارتأينا تحديد مفهوم التوعية البيئية، ثم محاولة تسليط الضوء عن الجهود المبذولة من طرفها.

تعريف التوعية البيئية: عُرفت بأنها عملية تسعى لتوعية سكان العالم بمدى خطورة المشاكل البيئية، من أجل تعزيز اهتماماتهم بها من خلال تزويدهم بالمعلومات والمهارات، لتأهيلهم أفرادا وجماعات لحل هذه المشكلات. [1]

كما عُرفت بأنها تحفيز لتغيير سلوك الأفراد اتجاه البيئة، من سلوك سلبي إلى سلوك إيجابي.[2] ومن هنا سنتطرق إلى جهود المنظمات غير الحكومية التي قامت بها في سبيل

[1] – لعقاب جيلالي (وآخرون)، **تفعيل دور المجتمع المدني لحماية البيئة والمحافظة عليها**، مجلة المعيار، عدد 16، الجزائر، سنة 2016، ص 244.

[2] – حياة قزادري، **دور الإعلام والتوعية البيئية لحماية البيئة في الجزائر**، مجلة التراث، مجلد 1، عدد 29، الجلفة، الجزائر، سنة 2018، ص 216.

حماية البيئة، إذ سعت هذه الأخيرة لحمايتها من التلوث بناء على ما جاء في مؤتمر ستوكهولم سنة 1972، حيث قامت من خلاله بتحديد المخاطر البيئية، وتقييم آثارها، من أجل المسارعة في اتخاذ الإجراءات لمعالجة هذه المخاطر عبر نشر تقارير عن الحالة البيئية، ومن بين أهم هذه المنظمات، منظمة الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، الذي أنشئ عام 1948 والذي كانت له الريادة في الدفاع والمحافظة على الطبيعة، من مختلف أشكال الاعتداءات التي تقع عليها، وإسهامه إلى جانب المنظمات الحكومية، كمنظمة الفاو واليونيسكو، في أعمال توعوية متنوعة عبر العالم، كونه كان مشاركا نشيطا في التظاهرات التي تمس حماية الطبيعة. [1]

كما أن للإنفجارات النووية الحاصلة في فترات زمنية مختلفة، كقنبلتي هيروشيما ونكازاكي سنة 1945، وكذا انفجار المفاعل النووي تشارنوبيل سنة 1986، في شمال وغرب أوكرانيا، [2] سببا في نهوض المنظمات غير الحكومية والتصدي لمثل هذه الانتهاكات المروعة، على الانسان والبيئة على حد سواء، وسعيها بشكل مؤثر في صياغة قانون دولي يعنى بحماية البيئة، وأهم عمل قامت به هذه المنظمات هو توعية بيئية ذات أبعاد عالمية، لما تسببه هاته الانتهاكات من نتائج وخيمة لا يمكن تداركها، فكان للمؤتمرات الدولية منها مؤتمر ريو لسنة 1992 ومؤتمرات أخرى الفصل في إظهار دور وأهمية المنظمات غير الحكومية وما تقدمه للبيئة. [3]

إذ لا يمكن إنكار دور المنظمات غير الحكومية في القيام بحملات توعوية تتعلق بحماية البيئة. خاصة بعد التغيرات المناخية التي تعد من بين أكثر القضايا تعقيدا، لاعتبارها مشكلة كونية تتخطى الحدود، ولا يمكن تجاوزها إلا بتكاثف الجهود بين الدول وهاته المنظمات. الأمر الذي أدى إلى توقيع بروتوكول مونتريال سنة 1987 للتقليل من الانبعاثات

[1] – ميلود موسعي، مرجع سابق، ص 195.

[2] – المرجع نفسه، ص 216.

[3] – شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 283.

السامة المسببة للتغيرات المناخية، فكانت منظمة السلام الأخضر من أهم المنظمات غير الحكومية التي دقت ناقوس الخطر بناء على التقرير الذي قامت به. [1]

وفي نفس السياق قام الصندوق الدولي للبيئة WWF سنة 2010 بحملة توعية بيئية أخذت منحى عالمي، تحت شعار «من أجل كوكب حي» سعى عن طريق هاته الحملة التوعوية لوضع حد للاستنزاف اللاعقلاني للغابات، وإعادة تشجيرها عبر أنحاء العالم، وعلى وجه الخصوص الدول التي تملك ثروات غابية هامة كالبرازيل، مدغشقر. [2]

كما ساهمت المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع الجماعات العلمية بنشر التوعية البيئية من أجل حماية البيئة، إذ كان المختصون بالبيئة يقومون بالتنبيه المبكر بالأخطار البيئية التي تنتج عن سوء استخدام الموارد الطبيعية والتكنولوجيا. [3]

وأقيمت عدة حملات عالمية توعوية بيئية من أجل كسب الرأي العام العالمي، من طرف منظمة السلام الأخضر تحت عنوان: «معا من أجل عالم مشرق خال من النووي» «حملة الطاقة المسالمة»، «دفاعا عن متوسطنا».[4]

يلاحظ المرء بالرغم مما قامت أو تقوم به المنظمات غير الحكومية من جهود جبارة في نشر التوعية البيئية، إلا أن الدول وباعتبارها صاحبة القوة، خاصة المتقدمة منها، لا زالت تقوم بانتهاكات صارخة ضدها، كما هو الحال فيما قامت به إسرائيل من إبادة للبيئة وعناصرها وأفرادها على مرأى من المجتمع الدولي بلا حسيب أو رقيب.

ثانيا: التربية البيئية كآلية وقائية لحماية البيئة

لبناء انسان واعي ومدرك لواجباته البيئية، لابد من إعداده إعدادا فعليا لتحمل تلك الواجبات، ويتأتى هذا عن طريق تخلي الإنسان عن جهله وتعنته بتصرفاته السلبية المضرة

---

[1] – نوال ثعالبي، مرجع سابق، ص 113.

[2] –محمد مازن، مرجع سابق، ص 125.

[3] – المرجع نفسه، ص 124.

[4] – قميدة عبد الله (وآخرون)، **دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية والدفاع عن قضايا البيئة**، مجلة الدراسات القانونية، صنف ج، مجلد 09، عدد 02، لمدية الجزائر، سنة 2003، ص 663.

بالبيئة، ومحاولة خضوعه للتكوين التربوي البيئي، الذي يرتقي به لإدراك مدى أهمية البيئة التي يعيش بها. [1]

وتعد آلية التربية البيئية من بين الآليات ذات الأهمية التي تسعى المنظمات غير الحكومية لتحقيقها في ميدان حماية البيئة، لذا لابد من الوقوف على تحديد مفهومها، ومن ثم معرفة الجهود المبذولة من طرفها من خلال هذا العنصر.

فذهبت ندوة بلغراد 1975 إلى تعريفها بأنها: نمط يهدف إلى تكوين جيل يهتم بالبيئة والمشاكل المتعلقة بها، ليحمل معارف وقدرات عقلية تؤهله بالالتزام بواجباته نحوها، من خلال ممارسته لوحده أو جماعة، لحل تلك المشكلات، والحيلولة لعدم عودتها إلى الظهور [2] كما عرفتها منظمة اليونسكو بأنها: منهج تربوي يهدف لتكوين الوعي البيئي عن طريق تزويد الفرد بالمعارف والقيم، وكذا المهارات التي تنظم سلوكه، وتهيئته للتفاعل مع بيئته الطبيعية والاجتماعية، وفق ما يخدم حماية البيئة، وحل المشاكل المتعلقة بها. [3]

أما فيما يتعلق بالجهود المبذولة من قبل المنظمات غير الحكومية في مجال التربية البيئية قيامها بإنشاء مراكز تربوية وتعليمية، وكذا معاهد متخصصة في علوم البيئة.

كما تقوم بالحث على إدراج مادة التربية البيئية في البرامج التعليمية الرسمية، بصفة مستقلة، وتقوم هذه المنظمات بالدعم المالي والمعنوي لهاته المراكز عن طريق نشر نتائج الأبحاث التي يقوم بها المختصون في هذا المجال، والتأكيد على أهميتها في إنقاذ البيئة من الخطر. [4]

---

[1] – كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، أطروحة دكتوراه في القانون، تيزي وزو، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2014، ص 146.

[2] – فتيحة الطويل، **التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة**، أطروحة الدكتوراه، تخصص علم اجتماع التنمية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سنة 2013، ص 15.

[3] – إياد عاشوري الطائي، محسن عبد علي، **التربية البيئية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، سنة 2013، ص15.

[4] – ميلود موسعي، مرجع سابق، ص200.

وقد لعبت م. غ. ح. دورا هاما فيما يتعلق بموضوع التربية البيئية، وذلك بإعداد برامج تربوية، وتدريبية، وإشراك مختلف الأطراف الفاعلة في ميدان البيئة، وإيجاد طرق تكفل نجاعتها في الواقع العملي، المراد تفعيلها فيه. [1]

وقامت كذلك هاته المنظمات إلى جانب المنظمات الحكومية في الإسهام بإبرام العديد من الاتفاقيات الدولية، التي أصبحت في الوقت الراهن الإطار القانوني الذي ينظم حماية البيئة، في مختلف مجالاتها بحرية، جوية، برية، من أهمها: اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار 1982 واتفاقية بازل سنة 1989 الخاصة بالتحكم بالنفايات الخطرة عبر الحدود التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1992. [2]

فكان الفضل لهاته المنظمات، من بينها منظمة السلام الأخضر في إدخال هاته الاتفاقيات، بما تضمنته من نصوص قانونية ضمن البرامج التعليمية التربوية، وذلك بهدف إكسابهم (الطلبة) سلوك يمكنهم من معرفة مدى خطورة المشكلات البيئية، وطرق المشاركة في حلها، وكيفية ضمان صحة الأفراد. [3]

ويلاحظ المرء من خلال دراستنا للآلية الوقائية المتمثلة في التربية البيئية، أن دور المنظمات غير الحكومية، رغم سعيها لإدماج التربية البيئية ضمن البرامج التربوية التعليمية الا انه هناك صعوبة في تطبيق هذا الامر على ارض الواقع (التربية البيئية)، خاصة في الدول النامية منها، وذلك راجع لطريقة تفكير الأفراد في هاته الدول، وتعمدهم التصرف بتجاهل نحو بيئتهم، الامر الذي أدى إلى ضرورة تفعيل دور المؤسسات التربوية والدينية، في غرس القيم وروح المواطنة لدى الأفراد، و العمل على تأطير أساتذة تربويين على المستوى الدولي، والوطني متخصصين في مجال البيئة، وجعل هذه المادة أساسية من خلال ادماجها في مختلف الأطوار التعليمية بهدف تحقيق الحماية البيئية النابعة من داخل الأفراد

---

[1] – سهام عباسي، **جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار الدولة، المواطن، المجتمع المدني**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 5، عدد1، الجزائر، سنة 2022، ص 768.

[2] – ميلود موسعي، مرجع سابق، ص206/211.

[3] – بلعسل بنت نبي ياسمين (وآخرون)، **دور منظمة السلام الأخضر في تفعيل المواطنة البيئية**، مجلة صوت القانون، مجلد 08، عدد خاص، المدية، الجزائر، سنة 2022، ص 363.

ثالثا: الإعلام البيئي كآلية وقائية في حماية البيئة:

إن ظهور مصطلح الإعلام البيئي هو حديث العهد، وذلك منذ سبعينيات القرن الماضي، ومازال هذا المفهوم في تطور، أذ أصبح له كيان قانوني، يعمل وفق خطط من أجل تحقيق أهداف متنوعة، ويتم ذلك بإعلام الجمهور بالمادة الإعلامية البيئية، ويعتبر الاعلام البيئي من أهم أجنحة التوعية البيئية لما له من مردود إيجابي إذا حسُن استعماله في بناء قناعات إيجابية تجاه البيئة. [1]

فالإعلام البيئي هو إشعار الأفراد بالأخطار المتوقعة بهدف إنماء الوعي البيئي داخل الجماعات التي تتأثر بما حولها، لتتولد الرغبة داخلهم بالمشاركة في إحداث التغيير عن طريق قيام المنظمات غير الحكومية بإعداد تقارير تتعلق بوضعية البيئة العالمية. [2]

كما عُرف الإعلام البيئي بأنه عملية نشر الحقائق العلمية الخاصة بالبيئة عن طريق وسائل الاعلام، التي تهدف إلى الحصول على درجة من الوعي، للوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة. [3]

إذ تلعب المنظمات غ. ح دورا إعلاميا مزدوجا ذو أهمية كبيرة في ميدان حماية البيئة ويتم ذلك وفق اتجاهين:

يتعلق الاتجاه الأول بالأفراد المستعملين. أما الاتجاه الثاني فيتعلق بالجمهور العلمي المتخصص الذي كفلته المواثيق الدولية والإقليمية والوطنية التي لها صلة بالبيئة لضمان حقهم في الحصول على المعلومات البيئية. [4]

وأول حملة لمنظمة السلام الأخضر كان لها دور في حماية البيئة عن طريق الإعلام وأطلق عليها اسم «لا تُفعل الموجة» والتي عُقدت لأجل مواجهة التجارب النووية التي كانت

---

[1] – نسيمة بن مهرة، **الاعلام البيئي في المحافظة على البيئة**، مذكرة ماجستير، تخصص قانون البيئة، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2013، ص 716.

[2] – بلعسل بنت نبي ياسمين وآخرون، مرجع سابق، ص363.

[3] – نسيمة بن مهرة، مرجع سابق، ص 10.

[4] – **دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة**، https://rdoc.univ-sha.dz، مرجع سابق، ص10.

تقوم بها أمريكا في جزيرة " آميشتكا" سنة 1970، وقد أجبرت هذه الأخيرة على إيقاف تلك التجارب بفضل جهود المنظمة، ومن هنا بدأت شق طريقها في الاحتجاج في الأماكن المهددة لسلامة البيئة. [1]

وأيضا نددت منظمة السلام الأخضر على ما تم الإعلان عليه عبر وسائل إعلامية محلية، حول الوتيرة المتسارعة لإزالة الغابات في الأرجنتين، الذي تم في فترة الحجر الصحي، الذي فُرض من أجل كبح انتشار فيروس كورونا، في الفترة الممتدة من 15 مارس إلى 15 افريل، أين تم تدمير مساحة قدرت ب 5565 هكتار من الغابات في شمال البلاد، وأعلنت عن الأماكن المتضررة منها استيروا، وسانتا، تشاكو، فرموزا، وتمثل هذه الأقاليم نسبة 80% من الغطاء النباتي الذي دُمر.[2]

ومن الجهود المبذولة من طرف منظمة السلام الأخضر البيئية العالمية في الدفاع عن البيئة، القيام باستطلاع عملها المناخي الذي أجرته خلال حفل تخرج خاص بالعاصمة سيول أمام الصحافة والذي أعلنت فيه عن كمية الكهرباء التي تم استهلاكها من قبل الشركات العشر الكبرى في كوريا الجنوبية، والمقدر بقيمة 89 تيرا واط، وهي ذات القيمة التي يتم استهلاكها من قبل 20 مليون أسرة في هذه الدولة، الأمر الذي يؤثر على استهلاك الطاقة الذي يتسبب في تغيير المناخ، وهذا ما جاء على لسان الناشط في ميدان الطاقة والمناخ في ذات المنظمة بانغ يون. [3]

إضافة إلى ما سبق في ذات المنظمة قامت بإصدار دليل إعلامي لجميع الشركاء التجاريين لتوعية المستهلكين بالمواد المعدلة جينيا، بالدعوة لمقاطعتها لتأثيرها السلبي على البيئة والإنسان. [4]

ويلاحظ المرء باستقراء الآليات الوقائية الثلاثة السابقة الدراسة، أنها آليات متداخلة لا يمكن الفصل بينها، وأن كل واحدة منها مكملة للأخرى، فجميعها هدفها واحد وهو حماية

---

[1] – **أهداف منظمة السلام**، https://store.come 2024/05/01.

[2] –**ماهي أهداف منظمة السلام الأخضر**: https//telgrafm.come تاريخ الاطلاع:2024/05/02 –22:00.

[3] – **أهداف منظمة السلام الأخضر**، https//telgrafm.com مرجع سابق.

[4] – كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، مرجع سابق، ص 173/171.

البيئة، وللوصول إلى إنسان واعي لابد من نشأته على التربية البيئية السليمة لإدراكه مدى أهميتها، وتمتعه بحسن المسؤولية والمواطنة البيئية التي تنبع من داخله، إضافة إلى مساهمة الإعلام البيئي كآلية وقائية ذات أهمية كبيرة في إيصال المعلومة للرأي العام، الذي يكون سببا في تغيير مجريات مصيرية كقضايا البيئة، الهدف الذي تصبو إليه المنظمات غ. ح.

الفرع الثاني: الجهود العلاجية لعمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

رغم إدراك الحكومات لخطر الاضرار البيئية، الا أنها ولتحقيق أرباحها الاقتصادية حتى ولو كان على حساب البيئة، الأمر الذي جعل المنظمات غير الحكومية تسعى لإيجاد آليات ذات تأثير على هذه التصرفات المسيئة للبيئة، ويكون هذا على أرض الواقع، وهذا ما سيتم تناوله في هذا الفرع.

أولا: تشكيل الرأي العام كآلية علاجية لعمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة:

قامت المنظمات غير الحكومية في البحث عن آليات تكون أكثر تأثيرا على الأطراف المخالفة لإرادة المجتمع الدولي، وكذا للمعايير الدولية المتعلقة بحماية البيئة. [1]

وذلك عن طريق اتخاذ مواقف مناهضة لسياسات غير سوية، تتم من قبل الدول على حساب البيئة، لجعلها تعيد التفكير بطريقة جدية في اتخاذ إجراءات مناسبة في مواجهة المخاطر البيئية، وتبني حلول لها. [2]

وتعد هذه الآلية مستحدثة من طرف المنظمات غير الحكومية وتتم عن طريق:

1-التنديد بالممارسات السلبية للهيئات الدولية: [3]

إذ تقوم المنظمات غير الحكومية باللجوء إلى وسائل الإعلام التي لها تأثير على الرأي العام لأجل الدفاع عن البيئة، ومثال ذلك: ما حدث في بروتوكول كيوتو الذي رفضت

[1] – شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 299.

[2] – **دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة**، https://rdoc.univ-sha.dz ، مرجع سابق.

[3] – قويدر شعشوع، مرجع سابق، ص 305/300.

روسيا وأمريكا المصادقة عليه، ولكن نتيجة لعمل المنظمات غير الحكومية قامت روسيا بالمصادقة عليه، الا أن أمريكا رفضت القيام بذلك نتيجة تعارضه مع مصالحها الاقتصادية، رغم مصادقتها على معاهدات بيئية.

2- الاحتجاجات: وتقوم بها المنظمات غير الحكومية عن طريق نشر جرائد بيئية، وتقديم تقارير لمعطيات علمية حول وضعية البيئة، وهنا تصبح هذه المنظمات تبدو كخصم للدول المسيئة للبيئة بخرقها للقوانين البيئية.

3- **المواجهة السلمية:** تعتبر المنظمات غير الحكومية المدافعة عن البيئة كجماعة ضغط على الدول من أجل تغيرا الأوضاع البيئية ولكن بطرق سلمية.

*** إنجازات منظمة السلام الأخضر في تعبئة الرأي العام:** [1]

سبق ذكر العديد من الجهود النبيلة التي قامت بها منظمة السلام الأخضر في حماية البيئة، ناهيك عن الجهود التي تقوم بها مختلف المنظمات غير الحكومية البيئية السالفة الذكر، إلا أنه تم تخصيص هذه المنظمة في الدراسة، لإبراز دورها الفعال واستخدامها لكل الوسائل التي تراها مناسبة لصالح حماية البيئة.

[1] – بلعسل بنت نبي ياسمين، مرجع سابق، ص 369/365.

سنضيف بعض المحطات في تاريخ عمل منظمة السلام الأخضر في ميدان حماية البيئة:

- قامت المنظمة بشن حملة ضاغطة سنة 1992، تحت شعار " لا يمكنهم أن تغرقوا قوس قزح". ضد الحكومة الفرنسية التي قامت بإلغاء التجارب النووية في جزيرة مور وروا، والتعهد بوقف التجارب، ونتيجة لهذه الجملة تم اعتماد المعاهدة الخاصة بالحظر الشامل للتجارب النووية لسنة 1996.
- وكذا قيامها في سنة 1996 بشن حملة لمقاطعة خدمات شركة "شل" التي أرادت التخلص من منصة بترولية تالفة، يطلق عليها اسم "ترينت سبار" في بحر الشمال، ونتيجة لهذه الحملة من قبل منظمة السلام الأخضر، قامت هذه الشركة بوضع خطة جديدة للتخلص من تلك المنصة.

وتوالت حملات منظمة السلام الأخضر عبر أنحاء العالم دفاعا عن البيئة، وبعد موافقة روسيا على المصادقة على برتوكول كيوتو، تم التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري وهذا سنة 2004، وتم في ذات السنة ادخال اتفاقية استوكهولم حيز التنفيذ بفضل آلية الضغط الممارسة من طرف المنظمة، كما قامت كوريا الجنوبية بالتخلي. عن خطة البدء في العملية الخاصة بصيد الحيتان، على إثر قيام أكثر من 100000 ألف من الأشخاص عبر جميع أنحاء العالم بمراسلة رئيس وزراء كوريا الجنوبية لإلغاء العملية.

يلاحظ المرء من خلال ما تم تناوله في عنصر تشكيل الرأي العام كآلية علاجية لحماية البيئة، أن هذه الآلية تعد من بين الآليات ذات التأثير الفعال في تغير المجريات المصيرية في الواقع الميداني على المستوى العالمي، والتي لها أهمية في حياة الإنسان خاصة في القضايا البيئية، وذلك على الرغم من محاولة بعض الدول أو الحكومات التعنت والإصرار على الإضرار بالبيئة، معتمدة في ذلك على مركزها السيادي، الذي يمكنها من استعمال أسلوب الردع حتى بطرق غير أخلاقية، كون أن ما يهمها هو تحقيق رفاهيتها على حساب الدول النامية والبيئة.

ثانيا: مراقبة سير وتنفيذ المعاهدات والاتفاقيات البيئية كآلية علاجية لحماية البيئة[1]

تقوم المنظمات غير الحكومية بالعمل على مراقبة مدى تطبيق واحترام الاتفاقيات من قبل الأطراف المتعاقدة ومدى التزامها بها، وذلك يكون بتنفيذها على أرض الواقع، فهاته المهمة الملقاة على عاتقها تعتبر حساسة، لأنها تستمد مصداقيتها من الرأي العام للشعوب.

وتعد المنظمات غير الحكومية من بين الهيئات التي تسند لها مهام متابعة سير وتنفيذ ما ورد ضمن الاتفاقيات، وعلى سبيل المثال لا الحصر تم تكليف الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة، وعدد من المنظمات غير الحكومية بمتابعة تطبيق بنود الاتفاقية الخاصة بمراقبة المواقع التي صنفت ضمن التراث العالمي سنة 1972، والقيام برفع تقارير بواسطتها وبصفة مستمرة لمدى توفير الحماية لهاته المواقع.

وقد منحت المنظمات غير الحكومية عدة مرات منصب الأمانة العامة للاتفاقيات المبرمة، أين شغل الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة منصب الأمانة العامة للاتفاقية الدولية للتجارة بأنواع الحيوانات المهددة بالانقراض.

ثالثا: تفعيل الحماية القضائية كآلية علاجية لحماية البيئة

إن التزايد في استنزاف الموارد الطبيعية بطريقة غير عقلانية، وجائرة على البيئة ومكوناتها، وبروز أنواع جديدة من التلوث كالتلوث العضوي، والتلوث الاشعاعي، هذا ما أفقد الأنظمة البيئية قدرتها على التجدد، لذا كان لزاما من سعي المنظمات غير الحكومية لتفعيل الحماية القضائية لحماية البيئة من الأضرار والتجاوزات المهددة لها. [2]

[1] – قميدة عبد الله (وآخرون)، مرجع سابق، ص 655/654.

[2] – صوفي بن داود، **الحماية القضائية للحقوق البيئية**، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون البيئي، تيارت، جامعة ابن خلود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2020، ص9.

وتعتبر الحماية القضائية ضمانة أساسية لتحقيق الرقابة القضائية، للالتزام بالقواعد البيئية. وذلك لتنال المنظمات غير الحكومية البيئية رضا عن أساليب تحقيق أهدافها في حماية البيئة، فلم تتوقف على استعمال الجهود الوقائية السالفة الذكر، ولكن التجاوزات الخطيرة البيئية، دفعت بها إلى اللجوء للقضاء من أجل وضع حد لها، وهذا ما نص عليه إعلان ريو ديجانيرو سنة 1992 بالبحث على ضرورة وجود منظمات لها الحق في الدفاع عن القضايا البيئية. [1]

نجد أن المواثيق الدولية تضمنت تحميل الدولة المسؤولية عند اخلالها بالتزاماتها، أو عند إلحاقها الضرر بما تمارسه من أنشطة، حتى وأن كانت تلك الممارسات مشروعة، من أجل هذا سعت المنظمات غير الحكومية لتفعيل هذه الآلية. [2]

وذلك بإيجاد صيغ قانونية ملائمة لمحاسبة الدول والهيئات الدولية التي تقوم بإلحاق الضرر بالبيئة، وفقا لما جاءت به الاتفاقية الاطارية لحماية المناخ بضرورة تفعيل دور المنظمات غير الحكومية بمتابعة امتثال الدول لما ورد فيها، وكذا مراقبة التشريعات الوطنية ومدى تجسيدها للنصوص خاصة بحماية البيئة، بالإضافة إلى حقها في تحريك الدعاوى ضد الدول التي لم تقم بالانضمام لتلك الاتفاقية، فيما يتعلق بحماية المناخ لصالح ضحايا التغيرات المناخية. [3]

وفي حالة ثبوت مسؤولية الدولة بغض النظر عن مشروعية عملها من عدمه، أو نتيجة لخطأ، فإنها تتعرض للمتابعة القضائية على النحو التالي: [4]

1-تحريك دعاوى المسؤولية المدنية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار البيئية

[1] – بلعسل بنت نبي ياسمين، مرجع سابق، ص 365.

[2] – شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 248.

[3] – شعشوع قويدر، مرجع نفسه، ص 250.

[4] – مازن محمد، مرجع سابق، ص 180.

تسعى المنظمات الغير حكومية جاهدة من اجل مباشرة الدعاوى المدنية، للمطالبة بالتعويضات عن الأضرار البيئية، التي خلفتها الدول عن طريق المشاريع التي تقوم بها هي، أو الأفراد التابعين لها، كما هو حال في قانون البيئة الفرنسي لسنة 1995، الذي أقر بأهلية الجمعيات البيئية في التقاضي، ومباشرة الدعاوى المدنية باعتبارها طرفا مدنيا ضد الأفعال المضرة بالبيئة أو أحد عناصرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. [1]

كما أعطت الكثير من النصوص القانونية الدولية للمنظمات غير الحكومية الحق في تحريك الدعاوى من أمثلة ذلك: [2]

ما ورد في المادة 18 من اتفاقية **لوقانو** الأوروبية سنة 1993 بأنه يتم قبول الدعاوى المرفوعة من قبل الجمعيات والمؤسسات المعنية بحماية البيئة باعتباره: هدفها الأساسي.

كما أقامت منظمة أصدقاء الأرض سنة 2008 دعوى ضد الحكومة البريطانية، التي لم تقم بالقضاء على الفقر، الذي كان سببا في تغير المناخ، بحكم أن هاته الأخيرة تركت بعض المواطنين الفقراء الذين يعيشون في مناطق نائية بلا تدفئة.

أين توجهوا لحرق كميات من الوقود الأحفوري الذي كان يتناسب وقدرتهم الشرائية الضعيفة، إلا أن المحكمة العليا للبلاد سنة 2008، قد قضت بعدم مخالفة الحكومة لنصوص القانون بفشلها في تطوير أنظمة التدفئة في تلك المناطق الفقيرة.

ويلاحظ المرء من خلال لجوء المنظمات غير الحكومية للمطالبة بالتعويض عن الأضرار البيئية، أمر ليس من السهل إثباته أمام المحاكم، للفصل في القضايا البيئية لما تتميز به هذه الأخيرة من خصائص تجعلها صعبة فيما يخص إصدار الحكم، أو التنفيذ في مسألة التعويض المادي.

[1] – كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، مرجع سابق، ص 255-256.

[2] – شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 255.

2- **دعوى البطلان** : إن أغلب الدعاوى التي تحركها المنظمات غ. ح أمام القضاء الإداري من أجل إلغاء القرارات الصادرة عن الجهات الإدارية، يشترط لقبول الطعن فيها أن تكون هذه المنظمات الغير حكومية معترف بها، وان تثبت وجود الضرر، وكذلك التمتع بأهلية التقاضي.[1]

وقد قامت جمعية الصندوق العالمي للطبيعة برفع دعوى ضد الحكومة الفرنسية بسبب قيامها بمشروع إقامة سد بالقرب من نهر الدانوب، لرفضها على أساس إلحاق ذلك المشروع الضرر بإحدى الغابات القديمة في المنطقة، وبعد صدور قرار المحكمة العليا سنة 1998 تخلت الحكومة الفرنسية على القيام بالمشروع ، وأيضا قامت جمعية غير حكومية فرنسية برفع دعوى استئناف من أجل الحفاظ على المناظر الطبيعية والمساحات ذات الأهمية أمام مجلس الدولة، ضد القرار المتعلق بتسليم رخصة بناء غير مشروع بتلك المنطقة، حيث تم الفصل بإلغائه. [2]

كما يعتبر من السهل في الولايات المتحدة الأمريكية رفع دعاوى بيئية من قبل الجمعيات غير الحكومية ضد الملوثين مهما كانت صفتهم، ولقد تمكنت هذه الأخيرة من تحقيق نجاح معتبر في دعاوى الإلغاء المتعلقة بالقرارات التي لها تأثير على البيئة والأفراد.[3]

أن المنظمات غير الحكومية المدافعة عن البيئة على المستوى الدولي، وتدخلها المستمر من أجل إثارة المسؤولية الدولية، جعل من الضروري على التشريعات الدولية والوطنية الانسجام مع المعطيات البيئية الحديثة، لتسهيل الشروط المتعلقة برفع الدعوى في مجال البيئة، وتمكين الأفراد والهيئات من استعمال هذا الحق مع سقوط صفة المصلحة المباشرة للقدرة على توفير حماية أفضل للبيئة. [4]

---

[1] – كريم بركات، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، مرجع سابق، ص 255-256.

[2] – شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 257/256.

[3] – مرجع نفسه، ص 255.

[4] – شعشوع قويدر، المرجع السابق، ص 261.

يلاحظ المرء في مسألة رفع الدعاوى المتعلقة بالمطالبة بالتعويض أو الإلغاء، أنه من الصعب على المنظمات غير الحكومية تحمل الأعباء القضائية الباهضة التكاليف، وهذا ما قد يؤدي بها إلى العزوف عن اللجوء للقضاء بسبب العوائق المادية التي تواجهها من الناحية العملية، كذلك أهلية التقاضي لاتملكها .

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة

رغم أن المنظمات غير الحكومية تسعى للدفاع عن البيئة ببذل كل ما أوتيت من قوة عن طريق جهودها الوقائية والعلاجية، إلا أن ذلك لم يمنع من تعرضها في الميدان العملي البيئي، إلى مواجهة العديد من الصعوبات أثناء أداء مهامها، وهذا ما سنبرزه في هذا المطلب.

الفرع أول: صعوبات العولمة الاقتصادية والإضرار بالبيئة: [1]

بإنشاء منظمة التجارة العالمية ONTC ، وفتحها الأسواق للشركات المتعددة الجنسيات، التي كان لها دور في تدمير البيئة الطبيعية، والقيام بالإنتاج دون احترام للمواصفات التي من شأنها التأثير على البيئة، حيث يكمن هدفها في تحقيق الربح والتوسع في الإنتاج على حساب البيئة.

هذا ما أدى إلى تدهور الأوضاع البيئية، وتعريض الموارد الطبيعية الغير المتجددة للنضوب، ونفس الأمر بالنسبة لبعض الأنواع الحيوانية المهددة بالانقراض، وبذلك تتعرض الأرض للتغيرات المناخية والاختلال البيئي، وهذا ما جعل العالم يتوجه نحو الاهتمام بالبيئة على الصعيد العالمي.

[1] – وافي حاجة، **التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية البيئية**، مقال الكتروني،https//www.asgp.crist.dz ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/04، على الساعة: 12:00، ص 73-75.

فكانت منظمة أصدقاء الأرض من بين المنظمات البيئية العالمية الأكثر انتقادا للسياسات الاقتصادية للعولمة عبر أنحاء العالم، التي تسعى لتحقيق الأرباح دون النظر للخسائر التي تمس البيئة وتدمرها، عكس ما تصبوا إليه مقاصد التنمية المستدامة، وهو ما تقوم به الدول الصناعية المترفة من استغلال مفرط للموارد الطبيعية للدول النامية، إذ يرى المختصون في البيئة بأن النمو الاقتصادي المتسارع دوليا، لا يأخذ بعين الاعتبار خسارة الرأس مال الطبيعي.

ومثال ذلك ما يراه الدكتور **زيقلر**: بأن الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل في ميدان الخشب تساهم في القضاء على آلاف الهكتارات من الغابات الاستوائية، وعلى هذا الأساس فإن المنظمات غير الحكومية البيئية عند مواجهتها لهاته الانتهاكات تجد عراقيل، خاصة أن دول العالم الكبرى هي من تتحكم بقوانين منظمة التجارة العالمية، أين تغلب هذه الأخيرة مبادئ حرية التجارة على مبادئ المعاهدات البيئية.

الفرع الثاني: الصعوبات القانونية والهيكلية

رغم مساهمة المنظمات غير الحكومية في ميدان حماية البيئة الا أن هناك صعوبات في الجانب القانوني والهيكلي تقف حاجزا أمام ممارسة عملها أهمها:

وجود نقص في التشريعات وعدم كفايتها وذلك لعدم تواجد المنظمات الغير حكومية على مستوى القانون الدولي، لأنها تعد من الأشخاص المعنوية لذا ليس لها الحق في التقاضي أمام المحاكم الدولية، في حين نجد أن هذا الحق معترف به لممثلي الدول ذات السيادة. [1]

* فقد نصت المادة 1/34 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية على أنه لا يمكن للأشخاص الطبيعية والمعنوية الخاصة رفع دعوى أمامها، وذلك لعدم تمتعهم

[1] – نامر هيبة (وآخرون)، **دور المنظمات غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة**، مجلة دفار السياسة والقانون، مجلة 13، عدد 1، الجزائر، سنة 2021، ص 481.

بالشخصية القانونية الدولية، وعلى الرغم من ذلك فإن للمنظمات غير الحكومية تقديم آرائها الاستشارية طبقا لما جاء في المادة 2/66 من النظام الأساسي للمحكمة.[1]

كما تعاني هذه المنظمات غ. ح خاصة بالدول النامية من التهميش، لتخوف الحكومات من تدخلها في شؤونها، وعدم اشراكها والتشاور معها في وضع البرامج البيئية التي لها علاقة بالإدارة البيئية، ويعد هذا من بين الصعوبات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني خاصة القانونية منها التي تضع قيودا على استقلاليتها في ممارسة أنشطتها: سواء على المستوى الوطني، الإقليمي أو العالمي. [2]

وقد تتعرض هذه المنظمات غير الحكومية لإجراءات تعسفية في حالة انتقادها لسياسات أو إجراءات تقوم بها الحكومات، ومن أشكال هذه الإجراءات: [3]

- التهديد بإلغاء التسجيل.
- الاغلاق التعسفي للمكتب.
- المحاكمات الجائرة، فرض غرامات باهضة، حظر السفر، وقد يصل الأمر إلى الحرمان من الجنسية.
- كما أن هناك صعوبات تتعلق بمسألة هيكلة المنظمات الغير الحكومية، فإنه لا يوجد لهاته المنظمات غير الحكومية هيكل إداري وتنظيمي على مستوى هيئة الأمم المتحدة، على الرغم من دورها الاستشاري المنصوص عليه في المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة، لكنه لا يرتقي إلى أن يكون مجرد مركز شرفي. [4]

---

[1] – أنس عرعار، **المشاركة الشعبية لسكان المدينة لحماية البيئة– دراسة ميدانية بمدينة باتنة**، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع تنظيم وعمل، جامعة باتنة 1، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعي، قسم علم الاجتماع والديموغرافية، سنة 2016، ص 251.

[2] – المرجع نفسه، ص 250.

[3] – مرجع نفسه، ص 252.

[4] – نامر هيبة وآخرون، مرجع سابق، ص 481.

وهذا الغياب للهيكل التنظيمي لها يجعلها لا تستفيد من تمويل مشاريعها البيئية. [1]

الفرع الثالث: الصعوبات المالية والبشرية

سنتناول في هذا الفرع الصعوبات المالية والبشرية التي تواجه المنظمات غير الحكومية أثناء ممارسة أنشطتها البيئة فيما يلي:

أولا: الصعوبات المالية

وتتمثل في ضعف التمويل، فلا يمكن أن يُمارس أي نشاط مهما كان نوعه بدون وجود قاعدة مادية جيدة، وذلك لاعتماد المنظمات غير الحكومية على تمويل من طرف أعضائها، القائم على اشتراكاتهم السنوية، أو هبات أو من أطراف خارجة عن المنظمات غير الحكومية وهذا الأمر جعلها تعاني من صعوبة التحصيل المالي الكافي لتحقيق أهدافها.[2]

حيث يثمن هذه الاشتراكات من قبل أعضاء منظمات المجتمع المدني العالمي على التراضي، وهي غير قابلة للاسترداد، وتعتبر مصدرا متجددا من أجل تمويلها، لذا تعاني هذه المنظمات من صعوبة التحصيل السنوي لها، ورغم تنوع مصادر تمول المنظمات غير الحكومية إلا أنه تقع عليها قيود مفروضة، وتم التطرق لهذه القيود من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة، على أساس أن الهدف من تمويل هذه المنظمات غير الحكومية هو لضمان بقائها واستمراريتها، لا لتحقيق الأرباح. [3]

إذا أنها (المنظمات غير الحكومية) تنتهج هذه السياسة باعتبارها هيئة تطوعية وغير ربحية، لذا لا تقبل تمويلها من طرف جهات سياسية، أو حكومات من أجل محاولتها الحفاظ

[1] – نوال ثعالبي، مرجع سابق، ص 117.

[2] – المرجع نفسه، ص 122.

[3] – وافي حاجة، https//www.asgp.crist.dz مرجع سابق، ص71.

على استقلاليتها، وهذا ما سبب لها عراقيل وصعوبات تحول دون تحقيق أهدافها البيئية المرغوبة.[1]

ثانيا: الصعوبات البشرية: تنقسم إلى

1- صعوبة حصول المنظمات غير الحكومية على المعلومات البيئية وضعف الإعلام البيئي:

لا تزال الحكومات تقوم بحجب المعلومات البيئية عن منظمات المجتمع المدني وكذا المواطنين الذين يسعون للمساهمة في الدفاع عن القضايا البيئية، وايهامهم عن طريق وسائل الإعلام بالحالة الجيدة للبيئة، وهذا ما يحصل في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء،[2] ونظرا لعدم تكوين أعضاء هذه المنظمات غير الحكومية، واكتسابهم لخبرات بيئية كافية في الميدان العملي، الأمر الذي جعلهم غير مدركين لطرق الحصول على المعلومات البيئية اللازمة لتدارك تدهور البيئة، كحق ممنوح لهم للمشاركة في صنع القرار، وتلاعب الإدارة في منح المعلومات الدقيقة لمنظمات م. م.[3]

حيث تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على استخدام الاعلام لأغراضها الشخصية، والقيام بتضليل الرأي العام عن القضايا البيئية، لأن الأمر لا يخدم مصالحها، فهي تتخذ من رجال الإعلام أدوات دعائية لها.[4]

2- الصعوبات الاجتماعية والثقافية

بما أن المنظمات غير الحكومية تمارس أنشطتها عبر جميع أنحاء العالم، أي تعمل في إطار المجتمع الدولي، وباختلاف وتنوع عادات الشعوب وتقاليدهم، لذا تتأثر هذه

[1] – نامر هيبة (وآخرون)، المرجع السابق، ص 482.

[2] – نوال ثعالبي، المرجع السابق، ص 126.

[3] – سهام عباسي، المرجع السابق، ص 770.

[4] – نوال ثعالبي، المرجع السابق، ص 128.

المنظمات بهذا الاختلاف إما تأثير إيجابي أو سلبي، وهذا ما يؤدي إلى نقص فعاليتها، وذلك يكون على النحو التالي: [1]

- أن يكون هدف بعض الأعضاء الذي ينخرطون فيها، هو اكتسابهم مكانة اجتماعية، وليس للتضحية من أجل تحقيق أهداف هذه المنظمات غير الحكومية.

عدم انضباط الأعضاء المتطوعين، واحساسهم بالمسؤولية الواقعة على عاتقهم، ومن ثم عرقلة سير عملها المتعلق بالبيئة.

- صراع الأعضاء لنيل بعض الامتيازات داخل هذه المنظمات غير الحكومية.
- عدم ضمان استمرارية الأعضاء المتطوعين وانسحابهم في أي وقت مما يخلق تخوف لدى المنظمات غير الحكومية بإسنادهم المسؤولية. [2]

أما فيما يتعلق بالصعوبات الثقافية التي تواجه المنظمات غير الحكومية أثناء ممارسة عملها في حماية البيئة، فهي تتمثل في ضعف الوعي البيئي لدى الأفراد والدول، خاصة النامية منهم، لارتباط ذلك بالوضعية السياسية والاقتصادية لتلك الدول، والذي أضحى من أهم المعوقات في عملها. [3]

وتعتبر منظمة السلام الأخضر البيئية من أكثر المنظمات العالمية الرافضة للإعانات المالية من طرف الحكومات لتجنب تدخلها في أنشطتها، والحرص على استقلاليتها، إذ تعمل بمبدأ نشر الوعي البيئي بالمشاركة في الندوات والمؤتمرات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، الأمر الذي جعلها عرضة لمواجهة العديد من الصعوبات والتحديات أثناء عملها البيئي. [4]

ويلاحظ المرء من خلال ما تم تناوله في هذا العنصر (الصعوبات)، على أن الواقع الميداني أو العملي يؤكد على رفض الدول والحكومات لفكرة تقبل وجود شريك أو منافس

---

[1] – أنس عرعار، المرجع السابق، ص 255.

[2] – المرجع نفسه، ص 256.

[3] – سهام عباسي، المرجع السابق، ص 770.

[4] – قميدة عبد الله (وآخرون)، مرجع سابق، ص 659-660.

شرس كمنظمات م. م بصفة عامة، و المنظمات غير الحكومية بصفة خاصة على المستوى العالمي، واستعمالها لجميع أساليب المراوغة دون هوادة في سبيل تحقيق مصالحها، ولكن ورغم مواجهة المنظمات غير الحكومية عراقيل وصعوبات، فإنها لم ولن تتوانى عن بذل جهود جبارة وتقديم إسهامات كبيرة في حماية البيئة والدفاع عنها، وهذا ما أكدته إنجازاتها التي كانت سببا في تغيير المجريات في قضايا بيئية كانت سببا في الحفاظ على حياة الناس، وسعيها الحثيث لنشر الوعي البيئي العالمي والنهوض بالفرد لأعلى مراتب الإدراك بمدى أهمية الحفاظ على بيئته من أجل البشرية جمعاء.

المبحث الثاني: جهود المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى الوطني

إن الجزائر وعلى غرار باقي دول العالم تعاني من مشكلات بيئية تهدد أمنها البيئي، وهذا ما جعلها تقوم بالتصدي لها عن طريق تكاثف الجهود بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ، وحتى الأفراد المدركين لمدى خطورة التدهور البيئي، وبذلك فإن القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، و الذي جاء مواكبا للتشريعات البيئية العالمية، لكون الجزائر طرف في العديد من البروتوكولات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة، مثال على ذلك: اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بالتغير المناخي، أين اعتبر هذا القانون مؤسسات المجتمع المدني، وعلى رأسها الجمعيات البيئية، شريكا ومساهما ذو أهمية في صنع السياسة البيئية في الجزائر، إذ أعطى لهاته المؤسسات هامشا من الحرية يتعلق بنشاطها في ميدان حماية البيئة، لذا تسعى هذه الأخيرة للدفاع عن البيئة من خلال جهود وقائية وعلاجية، وهذا ما سيتم التعرف عليه في (المطلب الأول)، ورغم ذلك فإن هذه الجهود تصطدم عند ممارسة الأنشطة البيئية، من طرف مؤسسات الدولة، بوجود عراقيل وصعوبات وهذا ما سيتم تناوله في (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الجهود الوقائية والعلاجية لعمل مؤسسات المجتمع المدني غير الحكومية في حماية البيئة

تحتل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر مكانة هامة بما تضمنته النصوص الدستورية، أو القوانين العضوية، والمتمثلة في الأحزاب السياسية والنقابات بنوعيها، العمالية والمهنية، وكذا الجمعيات، وهذا ما أكده القانون رقم 10/03 السالف الذكر، الذي أبرز مكانة دور الجمعيات البيئية في الدفاع عن البيئة، والحفاظ عليها، من خلال ما سنتناوله من جهود وقائية وعلاجية من خلال هذا المطلب.

- الجهود الوقائية (الفرع الأول).
- الجهود العلاجية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الجهود الوقائية لعمل مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة

إن مؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بالدفاع عن البيئة تتمثل في الجمعيات البيئية والأحزاب السياسية، والنقابات بنوعيها من خلال سعيها في هذا الميدان ببذل جهود وقائية والمتمثلة في:

أولا: جهود الجمعيات البيئية في حماية البيئة.

1-الدور التحسيسي للجمعيات البيئية (التوعية البيئية) والإعلام البيئي.

2-التربية البيئية.

ثانيا: جهود الأحزاب الوطنية في مجال حماية البيئة.

ثالثا: جهود النقابات الوطنية في مجال حماية البيئة.

أولا: جهود الجمعيات البيئية في حماية البيئة

تأخذ الجمعيات البيئية في الجزائر شكلين إما: جمعيات وطنية ولها فروع محلية، وإما جمعيات محلية في الأساس، وتعمل هذه الجمعيات وفق برامج مسطرة من أجل البيئة، فمنها من تنشط في ميدان واحد يهتم بالبيئة، وتتكفل بقضية واحدة من بين الكثير من القضايا البيئية، كحماية الغابات، ومنها من تتولى الدفاع عن ذات القضية ولكن بشكل عام، نتيجة للتضرر من بعض الأنشطة الصناعية، أو رمي النفايات الخطرة بالقرب من

التجمعات العمرانية، وكذا تصريف المياه، الملوثة التي تشكل خطر على الصحة العامة، وعادة ما تنجح هذه الجمعيات في إيصال صورتها للجهات المعنية والتي تستفيد من خبراتها في ميدان البيئة عن طريق الحملات التوعوية التي تقوم بها لإشعار الفرد بخطورة التلوث الذي يمس عناصر البيئة المحيطة بهم. [1]

وهناك احصائيات تتعلق بالجمعيات البيئية في الجزائر لسنة 2020، أين وصل عددها إلى 2505 جمعية بيئية، ما يمثل نسبة 2.3% من المجموع الإجمالي للجمعيات، وتعد نسبة ضئيلة مقارنة بعدد سكان الجزائر المقدر ب 45 مليون نسمة، ومساحتها الشاسعة المقدرة بـ 2.381.741 كلم^2، وهذا ما يمكن تفسيره بزيادة تفاقم المشاكل البيئية، وتدهور الوضع البيئي، الا أن هذه الجمعيات ليست جميعها مطابقة للقانون رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات، وقد قدر مجموع الجمعيات البيئية الوطنية بـ 184 جمعية وطنية وفق ما جاء في تقرير المجلس الوطني والاقتصادي والاجتماعي. [2]

وتعتمد الجمعيات البيئية للقيام بمهمة الدفاع عن البيئة على الوسائل التالية:

جمع المعلومات: وذلك بالاطلاع على المعلومات البيئية، الموجودة لدى الجهات الإدارية المختصة بحيث تكون هذه الأخيرة متعاونة معها، كما تعمل هي الأخرى بعرض المعلومات الواردة لها من قبل الأفراد على نفس الجهات، إذا ما كانت تتعلق بتهديد البيئة. [3]

تقديم الاستشارات والمشاركة في اتخاذ القرارات: للجمعيات البيئية دور استشاري، حيث يطلب منها من قبل المجالس المحلية رأيها فيما يتعلق بالمشاريع الكبرى التي يمكن أن تلحق أضرار بالبيئة، كما تلزم بعض القوانين المتعلقة بحماية البيئة، بعدم اتخاذ القرارات البيئية الا بعد مشاورة هذه الجمعيات، لخبرتها في الميدان البيئي.

[1] – شعشوع قويدر، مرجع سابق، ص 315.

[2] – مريم مختاري، مرجع سابق، ص 90–91.

[3] – مازن محمد، مرجع سابق، ص 65.

اللجوء إلى القضاء: سنتعرض له لاحقا. [1]

1- الدور التحسيسي للجمعيات البيئية (التوعية البيئية) والإعلام البيئي:

تلعب الجمعيات البيئية دورا رياديا في الدفاع عن البيئة، من خلال توعية وتحسيس المواطنين بالمخاطر البيئية المحاطة بهم، بالعمل على نشر الوعي البيئي وحثهم على حقهم في العيش في بيئة نقية. [2]

كما تساهم الجمعيات البيئية بحملاتها التوعوية في نشر الثقافة البيئية بين مختلف فئات المجتمع، بهدف إكسابهم سلوك ووعي بيئي لإدراك خطورة المشكلات البيئية، وطرق المشاركة في حلها، الأمر الذي قامت به الجمعية المحلية لولاية عنابة، بسبب التدهور البيئي الناتج عن مصنعي **أسمدال**، ومركب الحديد والصلب بالحجار، واللذان يشكلان خطر على الصحة العمومية وسلامة المحيط، ويرجع ذلك لقلة وجود الثقافة البيئية، وقد استطاعت هذه الجمعية أن ترتقي إلى جمعية وطنية، بعد اعتمادها من طرف وزارة الداخلية سنة 1996، وقامت بفتح 12 فرع عبر 12 ولاية متخذة الطابع الوطني لجمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث، والتي من أهم أهدافها: تعزيز الوعي البيئي في جميع الميادين المرتبطة بالبيئة[3] ومن بين أهداف هذه الجمعية أيضا، محاولة خلق أنماط جديدة تتعلق بالأفراد والجماعات داخل المجتمع، وذلك بمحاولة تغيير سلوكياتهم نحو البيئة والربط بين الحس والثقافة والمهارة، بالمعرفة البيئية، والتي يتم عن طريقها الوصول لحل المشكلات البيئية، بحسب المراحل العمرية. [4]

---

[1] – مازن محمد، المرجع السابق، ص 65.

[2] – وناس يحيى، **المجتمع المدني لحماية البيئي**، مرجع سابق، ص138.

[3] – سمير قريد، **دور الجمعية الوطنية لحمية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**، رسالة ماجستير، تخصص علم اجتماع التنمية بالمشاركة، عنابة، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سنة 2006، ص 122.

[4] – ميدني شايب ذراع، **دور المجتمع في حماية البيئة (الجمعيات البيئية نموذجا)، دراسة ميدانية للجمعيات البيئية المحلية بمدينة بسكرة**، مذكرة ماجستير، تخصص علم اجتماع البيئة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سنة 2009، ص 131.

من إنجازاتها: فيما يخص مصنع أسمدال والمواد الفوسفوطية التي يقذفها في البحر بدون معالجة، والتي تشكل خطرا على الصحة العامة، والذي أقامت بشأنه ندوة صحفية، تم حضورها من طرف أغلب الصحف الوطنية، التي نقلت تفاصيل الوقائع، وحجم التلوث الذي سببته هذه المواد الخطيرة، الأمر الذي جعل السلطات العمومية تقوم بالتفكير بجدية بغلقه. [1]

وقامت الجمعية البيئية لمكافحة التلوث بين يزقن، وجمعية حماية البيئة والثروة الحيوانية بالعطاف، بندوة صحفية علمية بشأن بعض المشاريع الخاصة بإنتاج وتخزين المواد الملوثة، والمشروع المتعلق بتخزين ومعالجة النفايات السامة كزيوت (Askel)، الذي راج نبأ إنشائه بغرداية، والهدف من هذه الندوة تحسيس وتوعية المواطنين بالانعكاسات السلبية لهذه المشاريع على حياتهم والمحيط الذي يعيشون فيه. [2]

وتعد جمعية المحافظة على البيئة وترقيتها لولاية تلمسان من بين الجمعيات البيئة، التي بدأت نشاطها مبكرا في مجال حماية البيئة، إثر قيامها بتنظيم العديد من اللقاءات والأنشطة في هذه الولاية بهدف التوعية البيئية لسكان المدينة، من أهم أنشطتها:

- تنظيم ندوة حول البيئة سنة 1980، قيامها بإنشاء مركز للمعلومات والتثقيف البيئي على مستوى مقر الجمعية سنة 2005 وضعت سنة 2008 خريطة بيئية لولاية تلمسان، الغرض منها الترويج والتثقيف البيئي، وقامت بإصدار سنة 2015 الطبعة الأولى لحملة «**يوم بدون سيارة في تلمسان**». [3]

ثانيا: التربية البيئية: [4]

[1] – وعلي جمال، مرجع سابق، ص 257.

[2] – ميدني شايب ذراع، مرجع سابق، ص 131.

[3] – أنس عرعار، مرجع سابق، ص 141.

[4] – وناس يحيى، **المجتمع المدني وحماية البيئة**، مرجع سابق، ص 140.

لا يمكن حصرها ضمن وظائف المؤسسات الرسمية من المدارس والجامعات فقط، ولكن ينبغي العمل على نشر التربية البيئية في وسط جميع شرائح المجتمع وفي مختلف المراحل العمرية، واتخاذها كمنهج تربوي في تنشئة الأجيال، لتنشأ السلوك الذي يبنى على الوقاية، بمعنى الاعتماد على مبدأ الحيطة، قبل وقوع الضرر.

فجهود الجمعيات البيئية تظهر من خلال العمل على صحوة الضمائر الحية لتفادي التدهور الذي يصيب العناصر البيئية، ومن ثمة القدرة على تدريب أفراد مسؤولون اتجاه سلوكياتهم الغير سوية، وتحولهم كمؤثرين في تغيير الوضع البيئي، سواء على المستوى المحلي، أو المركزي، بسلوكياتهم الإيجابية، وهذا ما يطلق عليه بـ «بتنمية وتطوير الشعور بالمواطنة».

يلاحظ المرء من خلال تناول الجهود المبذولة من طرف الجمعيات البيئية التي اعتمدها القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، كشريك مهم في السياسة البيئية للدولة، وبالرجوع إلى النصوص الدستورية السابقة الذكر، نجد أن المؤسس الدستوري رغم نصه الصريح على ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في تسير الشؤون العامة، ورغم إفراده بابا خاصا بحماية البيئة، ونفس الأمر يتعلق بالقانون العضوي رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات والذي وضع أو حدد الإطار القانوني للجمعيات، لم يتعرضا لدور مؤسسات م .م في حماية البيئة وربط العلاقة بينهما، لما يمثله المتغيرين من ضرورة حتمية في الواقع العملي، ولما للقضايا البيئية من أهمية بالغة في الحياة بأكملها، وهذا ما يمكن اعتباره قصورا من طرف المشرع الجزائري، والأكثر من ذلك فرضه قيودا على عملها وطريقة تمويلها، وإعطاء القرار في حلها للسلطة المعنية، الأمر الذي جعل العديد من الجمعيات البيئية تقوم بالعزوف عن ممارسة أنشطتها، والوصول لتحقيق أهدافها المرجوة.

ثانيا: جهود الأحزاب الوطنية في مجال حماية البيئة

إن ظهور الأحزاب السياسية في الجزائر جاء نتيجة لسلسلة من المشكلات المختلفة في شتى المجالات، وذلك تأكيدا للذات الوطنية، وخلق قيم المشاركة السياسية، من أجل

هذا فإن هذه الأخيرة (الأحزاب) تربطها علاقة بالظروف الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية وكذا الثقافية التي يعيشها الأفراد داخل المجتمعات. [1]

لا يمكن الشك أن للأحزاب السياسية في الدول الديمقراطية أهمية كبيرة في توعية الجماهير في مختلف الميادين، لذا عملت بعض الأحزاب في المساهمة في رفع مستوى الوعي البيئي، وذلك بإدراج موضوع البيئة ضمن برامجها السياسية، لذا نجد أنه في العديد من الدول وفي إطار التنظيمات الشعبية، قد تم إنشاء أحزاب أطلق عليها: **الأحزاب الخضراء** أو «**الحركة الخضراء**»، والهدف من وراء تأسيسها حماية الطبيعة ومناهضة الأسلحة النووية، ومن هنا جاءت الإيكولوجية السياسية في العديد من الدول. [2]

قد تم تأسيس أول حزب أيكولوجي سياسي في زيلاندا الجديدة سنة 1972 ثم جاءت بعده في العديد من دول العالم العديد من الأحزاب الخضراء، فنشأ سنة 1980 في ألمانيا الغربية الحزب الأخضر الذي تمكن من المشاركة في الانتخابات البرلمانية، أين حقق نسبة 5.6% من بين مجموع أصوات الناخبين، وفاز بـ 27 مقعد بالبرلمان، ولاقى شعبية كبيرة عبر العالم، ودخل للانتخابات حاملا شعار «الدعوة لحماية البيئة عن طريق الكفاح السلبي والبعد عن استخدام العنف حتى في مواجهة العدو». [3]

انتشر هذا الحزب إلى أن وصل إلى الدول النامية، من بينها مصر والجزائر، [4] ونجحت هذه الحركات السياسية في عقد ما يسمى **بالدولة الخضراء** وهو عبارة عن مؤتمر ضم كل الأحزاب الخضراء المتواجدة في أنحاء العالم تم عقده سنة 1989، بباريس وكان الهدف منه حماية البيئة وتحسيس الجماهير بمدى أهميتها. [5]

---

[1] – نادية أحمد الطيب (وآخرون)، **اتجاهات قيادات الأحزاب السياسية نحو العدالة البيئية– دراسة ميدانية بمحافظة القاهرة مجلة العلوم البيئية**، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس، المجلد: 48، ج 1، القاهرة، سنة 2019، ص 165.

[2] – بكاي محمد رفيق (وآخرون)، **البيئة والتنظيمات السياسية والمدنية**، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، مجلد 05، عدد 02، الجزائر، سنة 2018، ص 259.

[3] – بوحنية قوي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 64.

[4] – عماد محمد عبد المحمدي، مرجع سابق، ص 202.

[5] – بكاي محمد رفيق (وآخرون)، المرجع السابق، ص 359.

لقد نص المؤسس الدستوري صراحة على أن الحق في انشاء الأحزاب، هو حق معترف به، وهو ما دعمه القانون العضوي رقم 04/12 المتعلق بالأحزاب السياسية، الذي أقر في مادته الثانية أن حق انشاء الأحزاب هو حق يكفله الدستور، وبعد التعديل الدستوري لسنة 1989، تم فتح المجال أمام التعددية الحزبية. [1]

وقد ظهر على إثر ذلك العديد من الأحزاب من بينها حزب أطلق عليه اسم «**الحركة الوطنية من أجل الطبيعة**»، الذي تم اعتماده سنة 1992، الذي اعتبر من بين الأحزاب الخضراء لأن هدفه هو حماية البيئة، وأن الأجندة السياسية الخاصة به تشتمل على ضرورة اقحام موضوع البيئة في البرامج المدرسية، كما تضمنت نشر الحس البيئي بين أفراد المجتمع، وكذا السعي لتكوين الشباب في ميدان البيئة. [2]

وتتمحور مطالب هذا الحزب كذلك في الحث على تطبيق القوانين الخاصة بحماية البيئة، كما قام بالمطالبة كذلك بمعالجة القضايا التي لها علاقة بحماية البيئة، من بينها ضرورة تحديث مصافاة مصانع الاسمنت والمنشآت المشابهة لها، ومعالجة شبكة المياه من أجل حمايتها من التلوث، والكشف عن كمية النفايات التي تفرزها المؤسسات، وأيضا القيام باستحداث مؤسسات تنشيط في ميدان هذه النفايات. [3]

شارك مؤسس هذا الحزب السيد عكيف عبد الرحمن في مؤتمر ريو ديجانيرو المتعلق بالبيئة والتنمية، والذي يعد عضو نشيط، ضمن جمعتين عالميتين هما ميترو بوليس، وتيليكوم، وشارك هذا الحزب في العديد من الأنشطة البيئية إلى جانب الجمعيات الجزائرية المهتمة بحماية البيئة. [4]

وتنشط الأحزاب السياسية في الجزائر عن طريق منتخبيها في البلديات والولايات، بمتابعتها لتطبيق السياسات البيئية العامة الحكومية، ويقوم كذلك بالرقابة على المشاريع الاقتصادية ومدى تأثيرها على البيئة، كمسألة تسيير النفايات، كما يقوم نواب الأحزاب على

---

[1] – مرجع نفسه، ص 361/360.

[2] – بوحنية قوي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 66.

[3] – بوحنية قوي (وآخرون)، المرجع السابق، ص 67.

[4] – بكاي محمد رفيق (وآخرون)، مرجع سابق، ص 361.

مستوى البرلمان بإثراء البرامج الحكومية، عن طريق مدخلاتهم البيئية والتنموية، إما كتابيا أو شفويا بطرح أسئلة يتم توجيها لأعضاء الحكومة المتعلقة بالتجاوزات الخطيرة الممارسة ضد البيئة والتي تعيق التنمية المستدامة، والذين كان لهم الفضل في كثير من الأحيان إما بتحويل، وإيقاف العديد من المشاريع الاقتصادية المتمثلة في إنشاء مناجم ومحاجر في مواقع بيئية ذات أهمية تاريخية جديرة بالحماية. [1]

إن الأحزاب السياسية في الجزائر وعلى غرار العديد من الدول لم يكن لها اهتمام بالبيئة، وذلك راجع إلى الطبيعة السياسية للدولة وأيضا نقص الوعي البيئي في ميدان حماية البيئة. [2]

يلاحظ المرء من خلال استقراء ما تم تناوله في جهود الأحزاب السياسية في الجزائر فيما يتعلق بحماية البيئة، أن دورهم يكاد يكون منعدما أو مجرد تناول مسألة البيئة في برامجهم نظريا فقط، وإن قضية البيئة لم تأخذ مكانتها الحقيقية في الأحزاب، والتي يمكن من خلالها أن تحتل هذه المسألة المصيرية الصدارة في برامجها والتي يمكن أن تتجسد في الواقع عند وصولها سدة الحكم.

ثالثا: جهود النقابات الوطنية في مجال حماية البيئة: [3]

إن المتمعن للوهلة الأولى، في عمل النقابات يعتقد بأنه لا وجود لعلاقة تجمعها بموضوع البيئة وحمايتها، ولكن عند البحث جيدا يمكن أن يعرف المرء، أو المتطلع أنه يوجد ارتباط وثيق بين وظيفة النقابة الاجتماعية، وبين مهمة الدفاع عن الوسط المهني الصحي الواجب توفره داخل أماكن العمل.

ويتم إدراج حماية البيئة من خلال الحقوق التقليدية للعمال، المتمثلة في الجانب المادي والمعنوي محل دفاع النقابات عنها، لذا أصبحت هذه الأخيرة تسعى لإدراج موضوع

---

[1] – يايسي رشيد، مرجع سابق، ص 224.

[2] – بكاي محمد رفيق (وآخرون)، مرجع سابق، ص 361.

[3] – وناس يحيى، **المجتمع المدني وحماية البيئة**، المرجع السابق، ص 195/ 197.

البيئة ضمن المطالب الاجتماعية للعمال، فإن توفر وسط بيئي ملائم داخل المنشآت الصناعية هو امر ضروري لا محال.

ويتجلى دور النقابات بنوعيها مهنية كانت، أو عمالية، في ميدان حماية البيئة، في الاستفادة من الأيام الوطنية والعالمية المتعلقة بالبيئة، لتوعية العمال بمدى خطورة الاستعمال السيئ للتكنولوجيا التي تلوث البيئة، والتي تؤدي إلى انتشار الأمراض داخل أماكن العمل، وقد تتسبب في وفاة العامل، لذا أصبحت النقابات تطالب به على المستوى السياسي، الذي يربطها بالحكومة وأرباب العمل، وكذا بتفاوضها مع هذا الأخير (أرباب العمل) ، باعتبار أن تدخلها أصبح يمثل دعما مهما للمجتمع المدني في حماية البيئة، **وهنا يكمن الفرق بينها وبين الجمعيات، البيئية والمنظمات غ. ح الأخرى التي تسعى لحماية البيئة الخارجية من التلوث.** ومثال بسيط على جهود النقابات في ميدان حماية البيئة، لكنه في الحقيقة يعد أمر خطير يؤدي إلى الإضرار بصحة الانسان وهو: جهود النقابات الزراعية لدى مراكز الإرشاد التي تسعى لتوعية المزارعين للاهتمام بالزراعة، وعدم استخدام المبيدات الخطيرة، مع مراعاة عدم تلويث مياه السقي.. للحصول على محاصيل تكون صحية وسليمة،[1] حيث تتمثل الأيام العالمية التي تستغلها النقابات كمناسبات لرفع الوعي البيئي، والتحسيس بمدى أهمية البيئة، والتي تستوجب التشارك في الاهتمام بها من قبل الجميع، يوم 5 جوان يعد اليوم العالمي للبيئة، ويوم 22 مارس يعد اليوم العالمي للمياه، وتم اعتماد سنة 2008 كسنة دولية لكوكب الأرض، وأيضا اعتماد سنة 2010 كسنة دولية للتنوع البيولوجي. [2]

ونظرا لما تلعبه النقابات من دور كبير في مسألة إدانة المشاكل البيئية، قامت بالانضمام إلى العديد من البرامج الدولية، والوطنية، المتعلقة بحماية البيئة، الأمر الذي أعطى لها مكانة بارزة.

[1] – حواس صباح، مرجع سابق، ص 86/85.

[2] – مازن محمد، مرجع سابق، ص 125.

وفي ندوات الأمم المتحدة، إذ أضحت فاعل جوهري في كبريات التوجهات الاقتصادية، وهذا ما يفسر وجود إرادة قوية للنقابات التي تسعى للحفاظ على المصالح الاقتصادية، ولكن في إطار تحقيق التنمية المستدامة، وذلك بممارسة ضغط قوي على السلطات العمومية من أجل حماية بيئة العمل.[1]

كما يتجلى كذلك دور النقابات في البحث عن طرق حماية ووقاية العامل من حوادث العمل، وليس عن كيفية التعويض الذي يعد من حقوقه الأصيلة في حالة تعرضه للضرر، الأمر الذي أقره المشرع الجزائري بضرورة احترام حماية مكان العمل في نصوص متفرقة من القوانين، وهو ما جاء في قانون الصحة على وجوب توفير الحماية الصحية في وسط العمل، والذي يهدف للوقاية من الأمراض وتخفيض نسبة وقوعها، ورفع مستوى القدرة على ممارسة العمل، التي تؤثر سلبا على الصحة العمال. [2]

- تمت دراسة قام بها أطباء مختصون، مست عمال مركب الزئبق بالونزة، الذين قاموا بإجراء فحوصات على 2000عامل، وقد اتضح إصابة 501 منهم بأمراض مختلفة بسبب ممارسة عملهم في هذا المركب، أي أكثر من ربع العمال، هذا ما استدعى إلى الإسراع في اتخاذ الإجراءات اللازمة بهذا الشأن، حتى لا يكون هناك رأس مال بشري يعاني من الأمراض، ليصبح عالة على المجتمع، وهذا ما تم تفسيره من طرف النقابات العمالية على أنه استهانة بقواعد حفظ الصحة والأمن داخل المؤسسات الاقتصادية. [3]

ومن أجل هذا كان لزاما على النقابات الإسهام أكثر في العمل على التوعية البيئية داخل أماكن العمل، وأيضا القيام ببرامج تدريبية وارشادية لشريحة كبيرة من العمال لتحقيق

---

[1] – علواني مبارك، **دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث**، مجلة المفكر، العدد 14، بسكرة، الجزائر، (د. س. ن)، ص 628.

[2] – وناس يحيى، **المجتمع المدني في حماية البيئة**، مرجع سابق، ص 201/199.

[3] – وناس يحيى، **المجتمع المدني في حماية البيئة**، مرجع سابق، ص 202.

التأهيل البيئي خاصة للممثلين عنهم، ولإشعار العامل بمسؤوليته عن الأنشطة الملوثة التي تصدر عن هذه المنشآت، ومحاولة اجتهاده في التقليل من آثارها حفاظا على البيئة الطبيعية التي يعملون فيها، ومن هنا كان لزاما التنسيق بين عمل النقابات وأرباب العمل، لزيادة وتيرة جهودهم فيما يتعلق بالتوعية البيئية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. [1]

يلاحظ المرء من خلال ما تم التعرض اليه في جهود النقابات الوطنية لحماية البيئة، أنه تم تجاهل الدور الذي يمكن تقوم به هاته المؤسسة التي تمثل المجتمع المدني من خلال شريحة عريضة وهي شريحة العمال، وعلى الرغم من ذلك لم نتوصل من خلال دراستنا البسيطة لأمثلة تطبيقية أو عملية لها في الميدان العملي البيئي في حين أنها يمكن أن تقدم جهود أكثر لحماية البيئة.

[1] – المرجع نفسه، ص 204/203.

الفرع الثاني: الجهود العلاجية لعمل مؤسسات المجتمع المدني في الحماية البيئية

سعت مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وعلى رأسها الجمعيات البيئية لبذل جهود من خلال إيجاد آليات علاجية لتفعيل الحماية البيئية وذلك على النحو التالي:

أولا: تشكيل الرأي العام كآلية علاجية لحماية البيئة

سعت م. م .م في الجزائر للبحث عن أليات تكون أكثر فعالية وتأثير على الأطراف التي تقوم بإلحاق الضرر بالبيئة، أو مخالفة القوانين المتعلقة بالبيئة، ومن بين هذه الآليات، التنديدات والاحتجاجات المناهضة للسياسات البيئية الغير سوية، التي قد تصدر من الدولة على حساب البيئة، ومثال ذلك: ما قامت به الجمعية الوطنية لحماية البيئة من التلوث لولاية عنابة من تنديدات ومسيرات احتجاجية، جابت شوارع المدينة، ضد التدهور البيئي، الذي مس سواحل الولاية، والتي كانت سببا في تغيير رأي السلطات العمومية عن طريق الضغط عليها من أجل تغيير موقفها بغلق هذا المصنع. [1]

وبنفس الوتيرة قامت جمعية البيئة ARCE لمدينة وهران، بتنظيم حركة احتجاجية من سكان المدينة، شارك فيها أطباء متخصصين، كان هدفها لفت انتباه السلطات المحلية، إلى ما يشكله مصنع الصباغة من خطر في تلوث محيطهم، عن طريق رمي النفايات في السواحل البحرية دون معالجتها، والتي توصلت في الأخير إلى التأثير على السلطة المحلية، التي اتخذت قرار تغيير مكان المصنع إلى منطقتين تم تجهيزهما لمثل هذه الأنواع من المصانع والوحدات الانتاجية. [2]

إذ تعد هذه الآلية من بين الآليات الفعالة التي تؤتى ثمارها في دولة مصر، لذا تقوم بها الجمعيات الأهلية المهتمة بالبيئة لإجبار السلطات العمومية، باتخاذ إجراءات وتدابير للحد من الأضرار البيئية الواسعة الانتشار، حيث أن جمعية أصدقاء البيئة لمحافظة

[1] – وعلي جمال، مرجع سابق، ص 256.

[2] – وعلي جمال، مرجع نفسه، ص 257.

الإسكندرية قامت بتنظيم مسيرات ضد محافظ الإسكندرية، لإرغامه على إلغاء القرار الإداري الذي قضى بالتوسع العمراني بفتح شارع على حساب كرنيش المدينة. [1]

ثانيا: تفعيل الحماية القضائية كآلية علاجية لحماية البيئة

للجمعيات البيئية حق اللجوء إلى القضاء للدفاع عن القضايا البيئية، وأكد على ممارسة هذا الحق القانون رقم 10/03 السالف الذكر، فمكنها من رفع دعاوى بيئية باسمها أو باسم أعضائها، أو الأفراد الخارجين عن عضويتها، في حالة وقوع أي ضرر أو اعتداء على البيئة. [2]

- وتقوم هذه الجمعيات باللجوء للقضاء، إما من أجل المطالبة بإلغاء القرارات الإدارية المشوبة بعيب من العيوب التي تجعله عرضة للإلغاء، وإما لطلب التعويض عن الإضرار التي يتسبب فيها إما أشخاص أو منشآت صناعية. [3]

ودعوى الإلغاء أو الطعن بالإلغاء، لا تشكل صعوبة أمام الجمعيات البيئية لان هذه الدعوى تتسم بالموضوعية، فمن حق كل معترض عن القرار فرض احترام المشروعية الصادرة عن الإدارة، عن طريق القضاء، لجعلها تلتزم بتطبيق مبدأ المطابقة والملائمة عند تطبيقها للقواعد البيئية.

تعد التطبيقات القضائية في دعاوى الإلغاء في الجزائر قليلة جدا اما فيما يتعلق بالمطالبة بالتعويض من طرف الجمعيات البيئية فقد منح القانون السالف الذكر، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 10/03، وفق المواد 36، 37، 38 من ذات القانون، أن للجمعيات البيئية حق التأسيس كطرف مدني في القضايا الجزائية، وهذا ما تم تكريسه استجابة لإعلان ريو ديجانيرو، في التشريعات الداخلية للدول. [4]

---

[1] – وعلي جمال، المرجع السابق، ص 258.

[2] – حسونة عبد الغني، **الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة**، أطروحة الدكتوراه، تخصص قانون الأعمال، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم والحقوق السياسية، سنة 2013، ص 210/209.

[3] – بوحنية قوي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 73.

[4] – المرجع نفسه، ص 73.

ومن بين القضايا التي قامت الجمعيات البيئية بالتأسيس فيها كطرف مدني:

تأسست جمعية المحافظة على البيئة وترقيتها بولاية تلمسان، كطرف مدني في واقعة تتعلق بقطع شجرة وسط المدينة، من أجل توسيع فناء مقهى، تعود ملكيتها لأحد المواطنين، إذ قدمت بلدية تلمسان شكوى لوكيل الجمهورية. وتم صدور حكم ابتدائي عن قسم الجنح سنة 1998، والقاضي بغرامة قدرت بمبلغ 10.000 دج نافذة في حق المتهم، وقبول تأسيس الجمعية في الدعوة المدنية، وقد تم الحكم لها بمبلغ 10.000 دج كتعويض عن الضرر الذي مس البيئة، وقد تم تأييد الحكم من طرف المجلس. [1]

وأيضا تأسيس الجمعية الوطنية **لحماية البيئة** من التلوث بعنابة التي سبق ذكرها، كطرف مدني في الدعوى المرفوعة ضد **مؤسسة أسمدال**، وقدمت طلباتها من أهمها: إبعاد خزان الأمونياك التابع للمؤسسة، لإفرازه غازات سامة تشكل خطر على الصحة، وإلزام المؤسسة بدفع تعويض عن الأضرار التي تسبب فيها للبيئة، ولكن محكمة الحجار بالقسم المدني سنة 1996، أصدرت حكما بعدم قبول الدعوى شكلا، وتم تأييد الحكم من طرف المجلس القضائي مسببا على أن موضوع النزاع لا يدخل ضمن أهداف الجمعية. [2] إلا أن المشرع راجع هذا المنطوق من خلال المادة 36 من ق رقم 10/03. [3]

يلاحظ المرء من خلال تناول الجهود العلاجية لمؤسسات م. م في الجزائر، بادئا ذي بدء أنه لا يوجد للأحزاب والنقابات في ميدان حماية البيئة تطبيقات عملية، تتعلق بالآلية العلاجية الأولى، المتمثلة في تشكيل الرأي العام، واستعمال حقها في اللجوء للقضاء كآلية علاجية فعالة لحماية البيئة، التي لها صدى في الواقع العملي، وهو نفس الأمر فيما يتعلق بدعاوى الإلغاء، التي ترفعها الجمعيات البيئية، والتي تكاد تنعدم في التطبيقات القضائية، وهذا إنما يدل على العراقيل التي تواجهها في عملها البيئي والقيود المفروضة عليها من قبل الدولة.

---

[1] – أحمد داود رقية، مرجع سابق، ص 873.

[2] – وناس يحيى، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**، مرجع سابق، ص 145.

[3] – أنظر المادة 36 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مرجع سابق.

المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه عمل مؤسسات م. م في حماية البيئة

تواجه مؤسسات المجتمع المدني العديد من العراقيل والصعوبات التي تحول دون وصولها إلى أهدافها البيئية، حيث أن هذه المؤسسات وعلى رأسها الجمعيات البيئية التي يعود لها الدور الكبير في الدفاع عن البيئة، ومن بين أهم الصعوبات التي تواجهها أثناء ممارسه أنشطتها البيئية هي:

الفرع الأول: الصعوبات المالية: أو ما يسمى بضعف ومحدودية الجانب المالي للجمعيات البيئية ، تعد مشكلة تمويل الجمعيات من أكبر العراقيل التي تواجهها، وعلى وجه الخصوص تقصي الموارد المالية لهذه الجمعيات. [1]

– لقد أوضحت المادة 29 من القانون رقم 06/12 المتعلق بالجمعيات مصادر تمويلها[2] ، حيث تتمثل هذه المصادر في 4 صور وهي:

1-**اشتراكات الأعضاء:** تكون مبنية على التراضي بين الأعضاء، وغير قابلة للاسترجاع، وتعد من المصادر الدائمة والمتجددة، إلا أنها تمثل صعوبة تواجه الجمعيات البيئية فيما يتعلق بطرق تحصيلها. [3]

2-**إعانات الدولة للجمعيات البيئية:** [4] والتي تمنح إما من طرف البلدية أو الدولة، أو الولاية، لتوفرها على صفة المصلحة الوطنية، والمنفعة العامة وفق ما نص عليه ق رقم 10/03، السالف الذكر ويتم منح هذه الإعانات بشروط أو بدون شروط.

وتكون هذه الإعانات في شكل إعانات مالية أو عينية كاقتناء معدات مكتبية، أو أدوات تتلاءم وطبيعة الجمعيات البيئية، كمعدات قياس التلوث....الخ ، إلا أن هذه الإعانات

[1] – بوحنية قوي (وآخرون)، مرجع سابق، ص 73.

[2] – أنظر المادة 29 من القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات، مرجع سابق.

[3] – حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 204.

[4] –وناس يحيى، **المجتمع المدني وحماية البيئة**، مرجع سابق، ص47/46.

قد تشكل خطر على أعضاء الجمعيات في حالة مخالفتهم لما هو منصوص عليه قانونا قد تصل إلى سلب حريتهم.

3-**العائدات المرتبطة بنشاطها:** وهي أرباح تجنيها من خلال قيامها ببعض الأنشطة، معتمدة على خبرتها في ميدان البيئة، كإعداد مجلات، القيام بدراسات بيئية تُطلب منها.... الخ، ولا يمكنها أن تطالب بمبالغ تفوق نفقات الدراسة، والا عدت ضمن الشركات التجارية، وبالتالي تفقد أحد أهم خصائصها (غير ربحية). [1]

4-**الهبات والوصايا:** لا يمكن للجمعيات البيئية قبولها من قبل هيئات أجنبية، الا بعد الموافقة عليها من طرف السلطة العمومية المختصة، ولا يمكن استعمالها لأي أغراض خاصة، أو مصالح قد تخالف المصلحة العليا للبلاد، أو منافية للأخلاق والآداب العامة.[2]

يلاحظ المرء من خلال الصعوبات المالية التي تعرضنا لها، أن طرق تمويل الجمعيات الأربعة، تشكل عراقيل أمام وصولها لهدفها الأساسي ألا وهو حماية البيئة، وذلك لأن **اشتراكات الأعضاء** تعتبر مصدر غير مضمون، وغير ثابت لأنها جمعيات طوعية، لا يمكن أن تفرض على الأعضاء البقاء، أما اعانات الدولة: فهي تخضعها لرقابة شديدة من طرف الدولة، وفي حالة ارتكاب أي مخالفة تعود على الأعضاء بالسلب، وهذا ما يعد في حد ذاته عائق كبير أمامها، لما فيه من تقييد لحرية عملها، ونفس الأمر بالنسبة لباقي طرق تمويلها، وهذا ما يمكن وصفه بالصعوبات المادية التي تؤدي إلى تخوف الأعضاء من ممارسة مهامهم البيئية وتجعلهم عرضه لتهديد حياتهم الخاصة للخطر.

[1] – فضيلة عرايبية، مرجع سابق، ص 73.

[2] –حسونة عبد الغني، مرجع سابق، ص 205.

الفرع الثاني: الصعوبات الإدارية والهيكلية وصعوبة نقص التكوين والتخطيط

سنتناول في هذا الفرع الصعوبات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني من الناحية الإدارية والهيكلية وكذا نقص التكوين والتخطيط كما يلي:

أولا: الصعوبات الإدارية والهيكلية: وتتمثل في نقص الخبرة في إدارة المؤسسات، وغياب البناء الإداري، وأيضا الهيكلي، عن طريق العمل العشوائي، وضعف التنسيق بين الإدارات ومؤسسات م. م. [1]

ثانيا: صعوبة نقص التكوين والتخطيط: ويعد هو الآخر من بين الصعوبات التي تحول بين الجمعيات البيئية وبين الوصول إلى مبتغاها في حماية البيئة، كما تعرقل سيرها الحسن والفعال، لوجود أشخاص غير مؤهلين في هذا الميدان، لذا وجب تكوين وتأطير أعضاء هذه الجمعيات البيئية من أجل تأقلمهم مع المتطلبات الجديدة للبيئة، وكل ذلك يتأتى بالتخطيط الجيد لأداء عملها على أكمل وجه. [2]

الفرع الثالث: الصعوبات الاجتماعية، والصعوبات المتعلقة بالتواصل والتفاعل

سنتناول في هذا الفرع الصعوبات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني من الناحية الاجتماعية، وكذا صعوبة التواصل و التفاعل كما يلي:

أولا: الصعوبات الاجتماعية

وتتمثل في البنية الاجتماعية للأفراد، وضعف وعيهم البيئي، بأهمية المشاركة في حل المشكلات البيئية. [3]

[1] –حواس صباح، المرجع السابق، ص 97.

[2] – فضيلة عرايبية، مرجع سابق، ص 78.

[3] –حواس صباح، المرجع السابق، ص 96.

ثانيا: الصعوبات المتعلقة بالتواصل والتفاعل

ليست الصعوبات المادية وحدها من تقف في وجه مهام الجمعيات البيئية، ولكن هناك معوقات تتمثل في صعوبة التطوع في العمل المدني النضالي، وأيضا ضعف الرغبة، وقد أكدت وزارة البيئة والتنمية المستدامة، والسياحة، أن دور المجتمع المدني في حماية البيئة لايزال هامشي، ولا يحقق الأهداف المرجوة منه في حماية البيئة، فلا بد من أن يتمتع بقوة التنظيم والانضباط، وقد أكد الواقع العملي أن هذه الجمعيات ينحصر نشاطها في مجرد المشاركة في المناسبات الرسمية فقط. [1]

الفرع الرابع: صعوبة الحصول على المعلومات البيئية وصعوبة اللجوء إلى القضاء

تعترض مؤسسات المجتمع المدني أثناء تأدية أنشطتها في مجال حماية البيئة صعوبة في الحصول على المعلومات البيئية، وأيضا مواجهتها لصعوبة اللجوء إلى القضاء على النحو التالي:

أولا: صعوبة الحصول على المعلومات البيئية

وذلك بحجة الحفاظ على السر المهني من قبل الإدارات العمومية، وتجنب اشراكها (م. م. م) بصورة فعلية في اتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة. [2]

ومن ثم فإن العلاقة بين السلطة وهذه المؤسسات يسودها الحذر، ونقص الثقة، وهذا يعد تناقض من طرف مؤسسات الدولة، فهي تتعامل معها بحسب الظروف والاغراض التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، في حين كان الأصل هو تكاثف الجهود للحفاظ على البيئة. [3]

[1] – وعلى جمال، مرجع سابق، ص 263/262.

[2] – المرجع نفسه، ص 263.

[3] – وناس يحيى، **المجتمع المدني وحماية البيئة**، مرجع سابق، ص68.

ثانيا: صعوبة اللجوء للقضاء: إن المنازعات البيئية تعتبر من بين المنازعات التي تستوجب نفقات باهضه، وهذا راجع لطبيعتها، مما يجعل الجمعيات ذات الطابع البيئي تقوم بالعزوف عن استعمال هذا الحق لما فيه من إرهاق مادي لها. [1]

يلاحظ المرء من خلال تناول الصعوبات، والعراقيل التي تواجه عمل مؤسسات م. م ، مما صعب عليها التقدم أكثر في مجال حماية البيئة، لما له من طابع خاص دونا عن باقي مشاكل المجتمع، لأن العيش في بيئة نظيفة يمكن الفرد من الإبداع في الكثير من مجالات الحياة.

[1] – أحمد داود رقية، مرجع سابق، ص 870.

من خلال دراستنا لهذا البحث يمكن أن نخلص إلى القول أن منظمات المجتمع المدني أصبحت تلعب دورا حيويا وفعالا في ميدان حماية البيئة، من خلال نشر الوعي البيئي وكذا تكريس ثقافة بيئية على الصعيدين العالمي والوطني، من أجل الدفاع عن البيئة، وحمايتها من الأخطار والانتهاكات، ولأجل هذا كان التحول الكبير في عمل منظمات المجتمع المدني، وتصاعد قوة تأثيرها الميداني في القضايا التي تتعلق بقضايا الصالح العام، من أبرزها القضايا البيئية إذ أصبحت قطاع قائم بحد ذاته، ومستقل عن القطاعات الأخرى، وهذا ما تم التطرق له في التأصيل النظري لمعرفة مفهوم المجتمع المدني، وأنواعه، ووظائفه وإطاره القانوني، وللإجابة على الإشكالية التي تم طرحها في مقدمة البحث توصل المرء إلى جملة من النتائج وحاول إرفاقها باقتراحات وذلك على النحو التالي:

أولا: النتائج:

–تعد المنظمات غير الحكومية قوة ضاغطة على الحكومات لتنفيذ اتفاقيات متعلقة بحماية البيئة.

- لعبت المنظمات غير الحكومية دورا هاما وفعالا من خلال ما تم عرضه من أمثلة تطبيقية :
- المتمثلة أساسا في نشر الوعي البيئي لدى الأفراد عبر العالم، الا ان الدول المتقدمة لازالت تقوم بانتهاكات صارخة ضد البيئة على مرأى من المجتمع الدولي. كما هو الحال في إبادة إسرائيل للبيئة الفلسطينية ناهيك عن الإبادة البشرية.
- سعي المنظمات غير الحكومية لجعل التربية البيئية منهج تربوي عالمي.
- كما سعت المنظمات غير الحكومية عن طريق الإعلام البيئي في تشكيل الرأي العام والتأثير عليه، بالضغط على الحكومات وتغيير مجريات بيئية مصيرية وهذا بالتوقف عن الكثير من الانتهاكات الممارسة ضد البيئة منها التجارب النووية التي تبقى آثارها على مر ملايين السنين.

- تتعرض هذه المنظمات غير الحكومية لعراقيل وصعوبات تحول دون تحقيقها لأهدافها البيئية، ومن أبرزها الصعوبات المالية التي تتطلب مبالغ باهضة عند لجوئها للقضاء دفاعا عن القضايا البيئية ، والتي تشكل إرهاقا يقع على عاتقها، مما يجعلها تقوم بالعزوف عن أداء أنشطتها البيئية على أكمل وجه.
- ويوجد هناك عائق خطير يشكل صعوبة في وجه المنظمات غير الحكومية المهتمة بالشأن البيئي، الا وهي المؤسسات الاقتصادية خاصة في الدول المتقدمة التي تسعى لتحقيق أرباحها المالية على حساب البيئة.
- وكذا رفض الدول لفكرة وجود شريك لها في اتخاذ القرارت .
- رغم نص المؤسس الدستوري على ضرورة تفعيل دور المؤسسات المجتمع المدني، وتحديد إطارها القانوني من خلال القوانين العضوية المذكورة آنفا، إلا أنه لم تتضح علاقة هاته المؤسسات بحماية البيئة إلا من خلال القانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.
- رغم ضعف تفعيل دور الأحزاب في ميدان حماية البيئة ،وعدم وجود تطبيقات عملية لها بل تكاد تنعدم .الا من خلال ذكرها طي المسودات ضمن برامجها الانتخابية، حيث ان هذه القضية لم تأخذ مكانتها الحقيقية ،على غرار مكانة الأحزاب في الدول المتقدمة الناشطة في مجال حماية البيئة.
- وهو نفس الامر بالنسبة للنقابات ،الا أنه لا يمكن أن ننكر جهودهم المبذولة في نشر الوعي البيئي لشريحة كبيرة من أفراد المجتمع.
- على الرغم من تعرض هذه المؤسسات وعلى رأسها الجمعيات البيئية ، لصعوبات تحول دون تحقيقها لأهدافها البيئية ومن أبرزها الصعوبات المالية التي تجعلها عرضة للمراقبة والمحاسبة، مما يجعلها تقوم بالعزوف عن ممارسة هذه الحماية على أكمل وجه.

ثانيا: الاقتراحات

- السعي لنشر الوعي البيئي عن طريق حملات تحسيسية بيئية مكثفة لإدراك خطورة المشكلات البيئية التي تهدد حياة الأفراد.
- محاولة تخليص مؤسسات المجتمع المدني سواء على الصعيد العالمي أو الوطني من طرق التمويل التي تقيد من حريتها، وتجعلها تحت المراقبة من خلال كل من التشريعات العالمية والوطنية.
- ضرورة التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني المهتمة بالبيئة سواء على المستوى العالمي أو الوطني لأجل تبادل الخبرات في هذا الميدان، لتقديم اسهامات تحقق الحماية البيئية المرجوة.
- التنسيق بين مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للتغلب على المشكلات البيئية، والتصدي لها للحفاظ على الأمن البيئي للدولة والأفراد على حد سواء.
- ضرورة تفعيل دور الأحزاب السياسية والنقابات في مجال حماية البيئة على غرار الدول المتقدمة.
- تأطير كفاءات متخصصة في مجال البيئة.
- ضرورة تنديد مؤسسات المجتمع المدني بتفعيل الحماية الجزائية ضد المخالفين والمنتهكين للبيئة مهما كانت صفتهم.
- تعديل القوانين البيئية لجعلها أكثر صرامة في خدمة المصالح البيئية في الوقت الراهن.
- إصرار مؤسسات المجتمع المدني على إدراج مادة التربية البيئية في جميع الأطوار التعليمية.

على ضوء كل ما تقدم، إن حماية البيئة تعد ضرورة حتمية من قبل الجميع، فهي مسؤولية جماعية تقع على كل من الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وكذا الأفراد.

–ومن أجل العيش في بيئة نظيفة وسليمة والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة. بمعناها الفعلي من خلال محاولة الحفاظ على الموارد الطبيعية ،من كل أشكال الاستنزاف والاعتداءات ، واستفادة الأجيال القادمة من حقهم فيها .

لذلك فإن المجتمع المدني يعد شريكا للدولة وليس منافسا لها.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر:

1- القران الكريم

2- الدساتير:

- التعديل الدستور لسنة 1996، الصادر بموجب القانون 03/02، المؤرخ في 10 أفريل 2002، ج ر، عدد 25، لـ أفريل 2002.
- التعديل الدستوري لسنة 2020، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 442/20 المؤرخ في 2020/12/30، ج ر، عدد 82، لـ 30 ديسمبر 2020.

3- القوانين العضوية:

أ- قانون الجمعيات، رقم 06/12، المؤرخ في: 12 جانفي 2012، ج ر، عدد 2.

ب- قانون الأحزاب، رقم 04/12، المؤرخ في: 18 صفر 1433، الموافق لـ: 2012/01/12، ج ر، عدد 2.

ج- قانون النقابات 02/23، المتعلق بممارسة النشاط النقابي المؤرخ في: 25 أفريل 2023، ج.ر العدد29 مؤرخة في 2 ماي 2023.

4- القوانين:

- القانون رقم 10/03، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، المؤرخ في: 19 جويلية 2003، ج. ر 43، سنة 2003.

قائمة المراجع:

1_ الكتب:

1- بوحنية قوي (وآخرون)، **المجتمع المدني المغاربي، ورهانات الإصلاح**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، سنة 2015.

2- ثعالبي نوال، **الحكومة البيئية العالمية، ودور الفواعل الغير دولاتية فيها مركز الكتاب الأكاديمي**، عمان، الاردن، 2013.

3- خيري محمد الوكيل، **دور القضاء الإداري والدستوري في إرساء مؤسسات المجتمع المدني**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2007.

4- شحادة حسام، المجتمع المدني، سلسلة التربية المدنية، بيت المواطن للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2015.

5- الطائي إياد عاشوري، محسن عبد علي، **التربية البيئية**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، ليبيا، سنة 2013.

6- قنديل أماني، **المجتمع المدني، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام** القاهرة، مصر، 2002.

7- قنديل أماني، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر 2008.

8- موسعي ميلود، **المنظمات غير حكومية ودورها في حماية البيئة**، دار الخلدونية الجزائر، سنة 2016.

9- لبشاري منيرة أحمد عبد الله، **مؤسسات المجتمع المدني في إطارها القانوني** دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة 2013.

10- وناس يحيى، **المجتمع المدني وحماية البيئة، دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران، الجزائر، سنة 2004.

2_ المقالات العلمية ضمن المجلات:

1. النسخة المطبوعة:

1- أحمد الطيب نادية (وآخرون)، **اتجاهات قيادات الأحزاب السياسية ونحو العدالة البيئية**، مجلة العلوم البيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، المجلد 48، الجزء 1، القاهرة، مصر، سنة 2019.

2- بكاي محمد رفيق (وآخرون)، **البيئة والتنظيمات السياسية والمدنية، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**، مجلد 5، عدد 2، الجزائر، سنة 2018.

3- بن ناصر بوطيب، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر، قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 10، ورقلة، الجزائر، سنة 2014.

4- بلباي اكرام، **بنية المجتمع المدني وأسس تفعيله، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور، الجلفة الجزائر، مجلد 6، عدد 4، مخبر حقوق الانسان والحريات العامة مستغانم (الجزائر)، الجلفة، الجزائر، سنة 2021.

5- بلعسل بنت نبي ياسمين (وآخرون)، **دور منظمة السلام الأخضر في تفعيل المواطنة البيئية**، مجلة صوت القانون، مجلد 08، عدد خاص، المدية، الجزائر سنة 2022.

6- تامر أحمد سعيد، **دور منظمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على محافظة الإسكندرية**، مجلة كلية التربية، مجلد 31، العدد 4، ج 2، جامعة الإسكندرية مصر، سنة 2021.

7- حامد أحمد (وآخرون)، المبادئ العامة المتعلقة بممارسة الحق النقابي وفقا للقانون الجديد، مجلة الفكر القانوني والسياسي، مجلد 7، عدد 2، تسمسيلت الجزائر، سنة 2023.

8- قزادري حياة، **دور الإعلام والتوعية البيئية لحماية البيئة في الجزائر**، مجلة التراث، مجلد 1، عدد 29، الجلفة، الجزائر، سنة 2018.

9- رقية أحمد داود، **واقع حق جمعيات البيئة في اللجوء إلى القضاء وآفاقه-دراسة مقارنة**-مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 05، عدد 3، الجزائر، سنة 2023.

10- حمياز سمير، **دور المجتمع المدني في هندسة ونشر الوعي البيئي في الجزائر** مجلة الأدب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 2، 2021.

11- عباسي سهام، **جدلية المسؤولية عن حماية البيئة بين أدوار الدولة، المواطن، المجتمع المدني**، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد 5، عدد1، باتنة، الجزائر، سنة 2022.

12- قليل علاء، المجتمع المدني في التعديل الدستوري 2020 بين الموجود والمنشود، المشاركة في صنع القرار وتطبيقه نموذجا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد 14، عدد 02، سكيكدة، الجزائر، سنة 2022.

13- علواني مبارك، **دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث**، مجلة المفكر، العدد 14، بسكرة، الجزائر (د س ن).

14- غزالة زوبير، **المجتمع المدني في الجزائر الجمعيات نموذج**، مجلة التنمية البشرية، عدد 10، الجزائر، سنة 2018.

15- قميدة عبد الله (وآخرون)، **دور المنظمات غير الحكومية في السياسة البيئية والدفاع عن قضايا البيئة**، مجلة الدراسات القانونية، صنف ج، مجلد 09، عدد 02، لمدية الجزائر، سنة 2003.

16- لعرج سمير، **مركز المراقب الذي تتمتع به المنظمات غير الحكومية**، مجلة السياسة العالمية، مجلد 5، العدد 2، بومرداس، الجزائر، سنة 2021.

17- لعقاب جيلالي (وآخرون)، **تفعيل دور المجتمع المدني لحماية البيئة والمحافظة عليها**، مجلة المعيار، عدد 16، الجزائر، سنة 2016.

18- نامر هيبة (وآخرون)، **دور المنظمات غير الحكومية في توجيه الرأي العام للضغط على الحكومات من أجل حماية البيئة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون مجلة 13، عدد 1، الجزائر، سنة 2021.

19- وعلي جمال، **مشاركة المجتمع المدني في حل المشاكل البيئية-دراسة في القانون الجزائري**، المجلة الجزائرية للقانون البحري والنقل، العدد 1، الجزائر سنة 2016.

2. النسخة الالكترونية:

1. **دور المنظمات الدولية غير الحكومية الاقليمية في حماية البيئة**، https //cte.univ-setif.dz.vieu
2. **دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة**، https://rdoc.univ-sha.dz
3. **أهداف منظمة السلام:** https://store.come
4. **ماهي أهداف منظمة السلام الأخضر**. https//telgrafm.com
5. وافي الحاجة، **التحديات التي تواجه المنظمات غير الحكومية البيئية**، جامعة مستغانم، https//www.asgp.crist.dz

3_ أطروحات الدكتوراه:

1-بركات كريم، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة**، أطروحة دكتوراه في القانون، تيزي وزو، جامعة مولود معمري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2014.

2-بن داود صوفي، **الحماية القضائية للحقوق البيئية**، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون البيئي، تيارت، جامعة ابن خلود، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2020.

3-زاوي أحمد، **دور المجتمع المدني في تكريس الحكامة**، أطروحة دكتوراه، تخصص الحكامة وبناء دولة المؤسسات، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، سنة 2019.

4-شاوش خوان جهيدة، **واقع المجتمع المدني في الجزائر، دراسة ميدانية كجمعيات مدينة بسكرة**، نموذجا، أطروحة دكتوراه، تخصص علم الاجتماع التنمية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

5-شعشوع قويدر، **دور المنظمات الغير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي**، أطروحة دكتوراه، تخصص القانون العام، تلمسان، جامعة أبي بكر بلقايد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2014.

6-الطويل فتيحة، **التربية البيئية ودورها في التنمية المستدامة، دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم المتوسط بمدينة بسكرة**، أطروحة دكتوراه، تخصص علم اجتماع التنمية، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، تخصص علم الاجتماع التنمية، سنة 2013.

7-عرايبية فضيلة، **المجتمع المدني وحماية البيئة دراسة ميدانية لجمعيات حماية البيئة "تبسة"**، أطروحة دكتوراه، جامعة العربي التبسي، تبسة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تخصص علم الاجتماع والتنمية، تبسة، جامعة العربي التبسي، 2022.

8-عرعار أنس، المشاركة الشعبية لسكان المدينة في حماية البيئة- دراسة ميدانية بمدينة باتنة، أطروحة دكتوراة تخصص علم الاجتماع تنظيم العمل، جامعة باتنة 1، الحاج لخضر، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، سنة 2016.

9-مختاري مريم، **دور جمعيات البيئة في تفعيل التنمية المحلية المستدامة**، في الجزائر، دراسة حالة تيبازة 2012-2020، أطروحة دكتوراه، تخصص إدارة الجماعات المحلية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، 2021.

10- وناس يحيى، **الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في القانون العام**، تلمسان، جامعة أبو بكر بلقايد، سنة 2007.

4_ رسائل ماجستير:

1-ابرير غنية، **دور المجتمع المدني في صياغة السياسات البيئية، دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة 1، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2010.

2-بركات كريم ، **مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الانسان**، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الدولي، جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم التجارية، سنة 2005.

3-حواس صباح، **المجتمع المدني وحماية البيئة في الجزائر، واقع وآفاق**، مذكرة ماجستير، تخصص قانون البيئة، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون البيئة، سنة 2015.

4-شايب ذراع ميدني، **دور المجتمع في حماية البيئة (الجمعيات البيئية نموذجا)، دراسة ميدانية للجمعيات البيئية المحلية بمدينة بسكرة**، مذكرة ماجستير، تخصص علم اجتماع البيئة، بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سنة 2009.

5-قريد سمير، **دور الجمعية الوطنية لحمية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية**، مذكرة ماجستير، تخصص علم اجتماع التنمية بالمشاركة، عنابة، جامعة باجي مختار، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، سنة 2006.

6-مازن محمد، **دور المجتمع المدني في حماية البيئة**، أطروحة ماجستير، تخصص البيئة والعمران، جامعة الجزائر 1 بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 2017.

7-نسيمة بن مهرة، **الاعلام البيئي في المحافظة على البيئة**، مذكرة ماجستير، تخصص قانون البيئة، جامعة الجزائر 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2013.

8-يايسي رشيد، **دور المجتمع المدني في السياسة العامة البيئية في الجزائر، دراسة حالة، جمعية الطبيعة والبيئة في ولاية قسنطينة**، مذكرة ماجستير، تخصص الرشادة والديموقراطية جامعة صالح بوبنيدر، قسنطينة3، كلية العلوم السياسية، سنة 2017.

5_ الندوات العلمية:

مخلوفي خضرة، **المجتمع المدني وحماية حقوق الانسان، تخصص حقوق الإنسان والحريات**، محاضرات ألقيت على طلبة الماستر، تخصص حقوق الانسان والحريات، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (د.ت).

فهرس المحتويات

	شكر وتقدير	
	الإهداء	
	مقدمة	1
الفصل الأول: التأصيل النظري لمفهوم المجتمع المدني في حماية البيئة		7
	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمجتمع المدني	8
	المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني.....	8
	الفرع الأول: تعريف المجتمع المدني.....	8
	الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني.....	11
	المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني وأنواعه.	13
	الفرع الأول: وظائف المجتمع المدني.	13
	الفرع الثاني: أنواع المجتمع المدني.....	15
	المبحث الثاني: الإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة.	17
	المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني على المستوى العالمي.	
	الفرع الأول: تعريف المنظمات غير الحكومية.	17
	الفرع الثاني: أهم المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة.	19
	الفرع الثالث: المركز القانوني للمنظمات غير الحكومية.	21
	المطلب الثاني: مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الوطني.	23
	الفرع الأول: مكانة مؤسسات المجتمع المدني في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020.	23
	الفرع الثاني: مكانة مؤسسات المجتمع المدني في ظل القوانين العضوية.	25

فهرس المحتويات:

	الفرع الثالث: مؤسسات المجتمع المدني في ظل قانون رقم 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.....	33
الفصل الثاني: جهود المجتمع المدني في حماية البيئة– الجانب التطبيقي–.....		36
	المبحث الأول: جهود المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى العالمي.....	36
	المطلب الأول: الجهود الوقائية والعلاجية لعمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة.....	37
	الفرع الأول: الجهود الوقائية لعمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة.....	37
	الفرع الثاني: الجهود العلاجية لعمل المنظمات غير الحكومية والصعوبات التي تواجهها.....	44
	المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه عمل المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة.....	51
	الفرع الأول: صعوبات العولمة الاقتصادية والإضرار بالبيئة.....	52
	الفرع الثاني: الصعوبات القانونية والهيكلية.....	53
	الفرع الثالث: الصعوبات المالية والبشرية.....	54
	المبحث الثاني: جهود المجتمع المدني في حماية البيئة على المستوى الوطني.....	57
	المطلب الأول: الجهود الوقائية والعلاجية لعمل مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة.....	58
	الفرع الأول: الجهود الوقائية لعمل مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة.....	58
	الفرع الثاني: الجهود العلاجية لعمل مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة.....	69

فهرس المحتويات:

	المطلب الثاني: الصعوبات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة.....	72
	الفرع الأول: الصعوبات المالية.....	72
	الفرع الثاني: الصعوبات الإدارية والهيكلية وصعوبة نقص التخطيط	74
	الفرع الثالث: الصعوبات الاجتماعية، والصعوبات المتعلقة بالتواصل والتفاعل.....	75
	الفرع الرابع: صعوبة الحصول على المعلومات البيئية وصعوبة اللجوء إلى القضاء.....	
	الخاتمة.....	77
	قائمة المصادر والمراجع.....	80

ملخص المذكرة:

يسعى المجتمع المدني بمؤسساته على الصعيد العالمي والوطني للدفاع عن البيئة، وحمايتها من الانتهاكات الصارخة الممارسة ضدها من قبل الدول، التي تسعى لتحقيق أرباحها الاقتصادية على حساب البيئة، وكذا الأفراد، وذلك من خلال بذل جهود وقائية من طرف هاته المؤسسات وأخرى علاجية، فالأولى تتمثل أساسا في نشر الوعي البيئي، باعتباره من صميم عملها، وكذا جعل التربية البيئية منهج تربوي عالمي في جميع أنحاء العالم وفي جميع الفئات العمرية، كما يعد الإعلام البيئية آلية وقائية أخرى تعتمد عليها مؤسسات المجتمع المدني لإبراز الوضعية البيئية، وأما الثانية (الجهود العلاجية المبذولة فتتمثل في تشكيل الرأي العام من أجل الضغط على الحكومات بالتصدي لكل أشكال الاعتداء على البيئة وعدم إلحاق الأضرار بها، وكذا الحق في لجوئها للقضاء دفاعا عن القضايا البيئية ولكن رغم الجهود التي تقوم ببذلها باعتبارها شريكا جوهريا في المساهمة في حماية البيئة الا أنها تتعرض لعراقيل وصعوبات تحول دون تحقيق أهدافها البيئية المرجوة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، حماية البيئة، مؤسسات، المنظمات غير الحكومية الأحزاب، النقابات، الجمعيات البيئية.

abstract :

Civil society, through its institutions at both the global and national levels, fuls the responsibility to defend the environment and protect it from the illegitimate actions taken against it by government. Who seek to achieve their economic profits at the example of the environment, as wele as individuals. Theroross is done through preventive efforts by these institutions, as well as remedial ones the form primarily involres raising environmental awarness, whech is environment education as a scientific educational currilum worlwide and across all age groups. environmental media is another preventive mechanisms relied upon by civil society institutions to highlight environmental conditions. The second type of effort, remedial efforts, involves mobilizing public opinion to pressure governmental aggression and prevent harm. It also includes the right to resort to legal action in defense of environmental issues. However deprite the effort made….

However, despite the efforts made and its role as a key partner in contributing to environmental protection, it faces obstacles and difficulties that hinder the achievement of its desired environmental goals.

key words: Civil society, environmental protection, institutions, parties, environmental associations, syndicates, non governmental organization